مخطط استصلاح
الشاطئ الموريتاني

الأجزاء المشمولة بالاستصلاح والمتطلبات

تم تحضير الخطة التوجيهية لإستصلاح الشواطئ الموريتانية المحينة لسنة 2017، بدعم من البنك الدولي في إطار برنامج تسيير المناطق الساحلية في غرب أفريقيا، كما استفادت الخطة من تمويل من الصندوق الاستئماني للشراكة من أجل تهيئة الإستثمار المناخي في أفريقيا، الذي يديره البنك الدولي. و قد تم إنجاز هذا العمل من طرف فريق من الخبراء من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تحت إشراف وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

وقد جرت عملية التحديث خلال سنة 2017، وتخللتها اجتماعات فنية بتنسيق من وزارة البيئة والتنمية المستدامة و اختتمت بعقد ورشة عمل وطنية لتقديم الخلاصات شاركت فيها كافة الأطراف المعنية.

وقد استند مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني على تشخيص شامل للساحل ، والمذكرة التحليلية المتعلقة بتكلفة تدهور البيئة الساحلية الموريتانية واستعادتها، واستعراض الإطار المؤسسي والتنظيمي المتعلق بإدارة السواحل الموريتانية. وردت أبرز رهاناته وتحدياته في الملحق 1. وتصاحب هذا المخطط خطة استثمارية متعددة القطاعات للشاطئ الموريتاني (2018-2022) معروضة في الملحق 2.

المختصرات

ARCL	سلطة تنظيم الشاطئ
CGIL	اللجنة الوزارية لتسيير الشاطئ
DAL	توجيه استصلاح الشاطئ
DMM	إدارة البحرية التجارية
DPM	المجال البحري العمومي
EVP	يعادل عشرين قدم
GNLF	المنشآت العائمة للغاز الطبيعي المسيل
IMROP	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
KOSMOS ENERGY	شركة أمريكية للتنقيب عن الغاز
MEDD	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
MPEM	وزارة الصيد والاقتصاد البحري
OMVS	منظمة استثمار نهر السنغال
ONL	المرصد الوطني للشاطئ
PACOBA	مشروع تحسين المعارف حول حوض آرغين والمجال الحيوي الساحلي
PAG	مخطط الاستصلاح والتسيير
PDA	نقطة تفريغ مجهزة
PDALM	مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني
PNBA	الحظيرة الوطنية لحوض آرغين
PND	الحظيرة الوطنية لداولينغ
POLMAR	الاتفاقية الدولية حول الوقاية من التلوث عن طريق السفن

RAMSAR	رامسار مدينة حملت اسمها اتفاقية حول الاستخدام المعقلن والمحافظة علي المناطق الرطبة
RBTDS	محمية المجال الحيوي العابر للحدود لدلتا السنغال
SCAPP	إستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك
SDLAO	مخطط استصلاح شاطئ غرب إفريقيا
SNIM	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
TASIAST	منجم الذهب بتازيازت الذي تطوره منذ 2010 شركة كنروس غولد كوربوريشن
UICN	الاتحاد الدولي للحفاظ علي الطبيعة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
ZAC	مناطق الاستصلاح المنسق
ZAD	مناطق الاستصلاح المؤجلة
ZEE	المنطقة الاقتصادية الخالصة

الفهرس

1. تحيين مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني 07

2. مقاربة مفهوم الشاطئ 08

3. الشكل العام للشاطئ الموريتاني 10

1.3 الشمال: التباين والانفتاح نحو الخارج
2.3 الوسط: التوازن والهشاشة
3.3 الجنوب: نقطة الاتصال الإقليمية للدلتا السفلي

4. مقاربة تنمية مستدامة للشاطئ 15

5. التوجهات الاستراتيجية 17

1.5 تعزيز تسيير موحد ومتناغم للشاطئ يستجيب لخصوصياته
2.5 استباق التغييرات
3.5 تخصيص الفضاء للأنشطة بشكل واضح ومناسب
4.5 حماية وظائف النظم البيئي الطبيعي للشاطئ
5.5 تعزيز واضفاء الصفة الاحترافية على قطاعات الأنشطة الخاصة بالشاطئ
1.5.5 الصيد البحري
2.5.5 السياحة
3.5.5 الأنشطة الميناءية والصناعية
4.5.5 الأنشطة المعدنية واستخراج المحروقات
6.5 اعلام الجمهور والمساعدة في القرارات
7.5 بناء قدرات لتسيير إقليمي للشاطئ
8.5 تعزيز البعد الإقليمي لإدارة وتسيير الموارد المشتركة

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني 26

1.6 المنطقة الطبيعية الشمالية
2.6 المنطقة الطبيعية الوسطي
3.6 المنطقة الطبيعية الجنوبية

الفهرس

7. إجراءات تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني 45

1.7 الوصاية وإدارة المشروع

2.7 وثيقة مركزية: توجيهات استصلاح الشاطئ

1.2.7 في أي حالة ؟

2.2.7 وفق أي إجراء؟

3.2.7 طبيعة التوجيهات

4.2.7 تمديد توجيهات استصلاح الشاطئ

5.2.7 في الختام

3.7 الهيئة العلمية: المرصد الوطني للشاطئ

4.7 تفعيل مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

5.7 البرنامج الأولوي لمصاحبة مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

8. المراجع 54

1. تحيين مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

لقد تم انجاز مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني وتمت المصادقة عليه تقنيا سنة 2005. وخلال الإثني عشر سنة التي مرت منذ ذلك التاريخ شهد شكل الشاطئ الموريتاني تغييرات عميقة.

إن التطورات الملاحظة خلال هذا التحديث تتطابق إلي حد كبير مع ما أمكن توقعه خلال عملية الاستشراف التي تم القيام بها خلال السنوات 2004-2005.

وإذا كانت رؤية هذا الشاطئ تظل على الصعيد الوطني دائما مفيدة فان عديد التطورات الحاصلة محليا من قبيل كثافة التواجد البشري في بعض القطاعات تجعل من الواضح ضرورة رؤية إقليمية أكثر تفصيلا كمرحلة وسطى بين المقاربة الوطنية والتطورات على مستوي القطاعات التي سيتم تأطيرها من خلال توجيهات استصلاح الشاطئ.

وعلى الرغم من أن هذا التحيين تم القيام به خلال فترة وجيزة نسبيا فان جميع القطاعات شاركت بشكل فعَال في هذا العمل بفضل التنسيق الذي قامت به وزارة البيئة والتنمية المستدامة على المستوي المؤسسي وكذا بفضل التنسيق الذي تولاه الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة على الصعيد التقني.

إن هذا التحيين تم إنجازه علي أساس التطورات الإقليمية الحاصلة مع مخطط شواطئ غرب إفريقيا الذي أعده الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة بمبادرة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وبهذا العمل تكون دينامية مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني قد تم إطلاقها في وقت حاسم بالنسبة للشاطئ الموريتاني الذي يشهد تطورات عديدة. وفي الواقع فان القرارات التي يتم اتخاذها اليوم بشأن الشاطئ هي التي ستحدد، ربما بشكل لا رجعة فيه، مستقبل تلك الفضاءات الشاطئية والتي هي أيضا فضاءات تنموية.

إن هذا التحيين يأخذ في الحسبان كل التطورات الملاحظة منذ 2005 في مجال تقييم آثار التغيرات المناخية (انظر الملحق 1 التشخيص)، وقد تم تصميم هذا المخطط وفقا لهذه التطورات التي تستجيب لها أجزاء الاستصلاح والمتطلبات.

2. مقاربة مفهوم الشاطئ

من الناحية العملية، يعتمد تعريف الشاطئ في كثير من الأحيان على ما يبرره من أسباب ودوافع، من شاطئ «الدولة» الذي يقتصر على المجال البحري العمومي، إلى شاطئ خبراء الاستصلاح (أحواض الحياة حيث ينتشر التأثير الاقتصادي للبحر)، أو شاطئ خبراء البيئة، الذي يشمل العناصر الطبيعية المختلفة التي تسهم في ديناميات النظم البيئية البحرية والساحلية. وكثيرا ما ينطلق تعريف الشاطئ من فكرة وظيفية أكثر منها إقليمية، ويفضي في الواقع إلى تصور جماعي ذي طابع مشترك غالبا، وإن كانت حدوده الإقليمية، على الجانب البري، لا يتم تحديدها بشكل واضح، حتى في التشريعات الأكثر تقنينا.

إن الاعتراف بدور الشاطئ كفضاء تنموي يساهم بطرق عديدة في الاقتصاد الوطني يتماشى مع الاعتراف بمختلف الموارد المرتبطة به.

وهذا ما يستدعي مراعاة واسعة النطاق للبعد الاجتماعي أكثر من الإقليمي لهذا الشريط الساحلي الذي يظل موزعا، على صعيد الأنظمة القانونية، بين القانون العام المطبق على المجال العمومي البحري والقانون الخاص الذي يُطبق خارج المجال العمومي البحري بمفهومه الضيق. ففي غرب أفريقيا، لا يزال القانون العقاري العرفي معترفا به محليا.

إن ظهور مفهوم خاص يعرف «بالقرب من البحر» يتيح إضافة قواعد وإجراءات مشتركة لكل من الحيز البري والبحري. وتهدف هذه القواعد والإجراءات إلى ضمان توافق الاستخدامات في جميع أنحاء الشريط الساحلي، وتنسيق إجراءات الاستصلاح وفقا لضرورات الحفاظ على الوسط الطبيعي الهش والحيوي في آن واحد بالنسبة للاقتصادات الوطنية.

واستنادا إلى هذا التصور (المتعدد) الوظائف للشاطئ، يجب أن يتضمن أي تقسيم للمناطق الاستخدامات والفاعلين من أجل اقتراح نظام للوحدات المكانية متطابق مع الاعتراف بمسؤوليات التسيير التي قد تكون موضوعا للسياسات التعاقدية.

وهكذا ينتشر مفهوم الشاطئ من خلال الوسط البري الواقع خارج المجال العمومي البحري وفقا لمبدأ التوازن العام للإقليم الذي يتضمن تسييره العمومي القرب من البحر، وخاصة القيود والمخاطر الطبيعية التي يحتمل أن تؤثر على أمن واستدامة الأنشطة البرية.

ويظل الشاطئ قبل كل شيء إقليما معقدا يجمع بين جميع البيئات التي تبرز مباشرة وتتأثر بقرب البحر. ومن الواضح من خلال هذا التعريف، الذي يستند في المقام الأول إلى الاعتبارات الوظيفية، إن حدود الإقليم من الناحية البرية يترك تحديدها لكل وضعية محلية. وسوف نميز تباعا التشابك بين المكونات التالية للجزء البري من الشاطئ:

2. مقاربة مفهوم الشاطئ

- المجال العمومي البحري؛
- أراضي المجموعات التي تمتلك واجهة على البحر؛
- أحواض الحياة حيث يتم تجهيز وتسويق منتجات البحر؛
- أحواض الحياة حيث يتم تجهيز وتسويق منتجات البحر؛
- المناطق الطبيعية الساحلية ومواقع الحفظ.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الفيزيوغرافي الذي يتمثل في النظر في التشكيلات الرسوبية الناجمة عن الرواسب والتشكيل بواسطة التيارات البحرية، والمرتبطة بالتفاعل بين نظامي الترسب البري والبحري (البحر الوحلي والحواجز الرملية وأنظمة البحيرات والتشكيلات الدلتائية والمياه المالحة والأراضي الرطبة) التي يرتبط نظامها بشكل خاص بالمد والجزر، لا تزال قابلة للتطبيق في كثير من الأحيان. وفي حالة موريتانيا، ونظرا لأهمية التجاوز النواكشوطي، سيؤدي هذا الاعتبار إلى تعريف أوسع نطاقا للشاطئ.

وتطرح أيضا مشكلة التحديد هذه بالنسبة للجانب البحري للواجهة الساحلية. فتوسيع المنطقة البحرية الساحلية لتشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة برمتها يبدو أمرا مبالغا فيه إذا تعلق الأمر بتحديد البحر الساحلي. غير أن تشكل الجرف القاري وقياس الأعماق الضحلة يمكن أن يلعب دورا هاما في تنظيم وديناميكية التيارات الساحلية، مثل تخزين وإعادة توزيع الاحتياطيات الرسوبية.

إن أوجه الغموض المذكورة أعلاه المتعلقة بمفهوم الشاطئ يمكن أيضا ملاحظتها في مجالات أخرى، حيث يكون تنوع الفاعلين والأطراف المعنية نتيجة طبيعية ومباشرة لاختلاف وتنوع الآراء والمصالح.

وقد تؤدي بعض المفاهيم مثل تقسيم المناطق أو مهنة الفضاءات إلى تأويلات اختزالية للهدف الوظيفي للاستصلاح. فهناك العديد من الطرق التي يمكن أن نقسم من خلالها الشاطئ إلى مناطق، اعتمادا على وجهة النظر التي نتبنى.

إن تحديد مهمة الفضاء قصد تحديد أجزاء الاستصلاح يجب أن يُحافظ بشكل خاص على طابعه متعدد الوظائف. وعلى الرغم من أن التركيز قد يكون في قطاع معين على نوع معين من النشاط أو الاستخدام أو المهنة، فإنه يجب أن يحترم مبدأ التوازن الترابي، ولا سيما من خلال احترام مبادئ التطابق بين الاستخدامات.

3. الشكل العام للشاطئ الموريتاني

يتكون الساحل الموريتاني عموما من حوض رسوبي واسع. ويتميز جزؤه الشمالي بوجود عدد قليل من تشكيلات الحجر الرملي. ولذلك فهو ساحل رملي أساسا، تحده على قطاع كبير من امتداده تشكيلات من الكثبان الرملية. ويتميز جنوب هذا الساحل بدلتا السنغال التي تحدد فسيفساء معقدة من القنوات والأحواض والسدود التي تتميز بمعدل ملوحة قوي. وقد غمر كامل هذا للشاطئ خلال آخر تجاوز نواكشوطي. وتُغطي آثار هذه الحادثة الآن جزئيا من قبل الإسهامات الريحية القادمة من الصحراء. ويمتد انجراف ساحلي قوي على طول هذا النظام الساحلي من الشمال إلى الجنوب.

1.3 الشمال: التباين والانفتاح في اتجاه الخارج

تتميز المنطقة الطبيعية الشمالية بتباين قوي بين نواذيبو، قطب التنمية الاقتصادية والصناعية والمينائية، والتي تشكل اليوم فضاء لتطوير منطقة حرة والحظيرة الوطنية لحوض آرغين (PNBA) الواسعة وذات الأهمية الدولية، والتي تشكل القطب الرئيسي للمحافظة على السواحل في موريتانيا وفي شبه المنطقة.

في هذه المنطقة. التي ترتبط غالبا بالنشاط التقليدي لصيد الأسماك من طرف مجموعة إيمراگن، فإن الصيد التقليدي الحديث يتطور أيضا بسرعة بفضل التوسع الاستثنائي للجرف القاري، مع نمو قوي في الاحتياجات في البنى التحتية المرتبطة بالتفريغ والتجهيز والتسويق في نواذيبو، إلى جانب ما حصل من التطورات المينائية.

إن المناطق الواسعة المخصصة من الجزء البحري للحظيرة الوطنية لحوض آرغين متاخمة للمناطق التي تستخدمها بشكل كبير الملاحة في منطقة الرأس الأبيض، حيث يتركز النقل البحري والمنجمي والنفطي في البلد، فضلا عن نسبة كبيرة من حركة المرور التجارية.

وقد بدأت القدرة الجيدة عادة على تجهيز المنطقة الساحلية تنعكس في شكل تطورات معتبرة. وقد ظلت البنية التحتية نادرة في منطقة بقيت منعزلة بريا حتى عهد قريب عام 2005، مع وجود صعوبات كبيرة في إمدادات المياه. وقد تم فك العزلة عن هذه المناطق النائية تدريجيا من خلال محور نواكشوط نواذيبو، الذي هو الآن محور رئيسي بين الشمال والجنوب، بل وبين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء.

وكما كان متوقعا في مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لعام 2005، فإن نقاط المياه، التي تم إنشاؤها لبناء هذا الطريق، هي منشأ المستوطنات الموزعة على طول الطريق، والتي ما تزال متواضعة، ولكنها تميل إلى التطور بسرعة، والاستفادة من الفرص المتاحة من طرف حركة المرور بالمحاور الطرقية. وعلى وجه الخصوص، تشهد مدينة الشامي الواقعة في الضواحي الشمالية الشرقية للحظيرة الوطنية لحوض آرغين تطورا مذهلا. فقد أقامت الحظيرة الوطنية لحوض آرغين هناك بنيتها التحتية ومقرها. كما أسفرت عمليات استغلال مناجم الذهب في تازيازت التي تقوم بها الشركة الكندية كينروس، عن تدفق سريع للمنقبين عن الذهب والذين لا يتمتعون بتأطير فعلي.

3. الشكل العام للشاطئ الموريتاني

إن عدد سكان الشامي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنقبين عن الذهب، يتجاوز اليوم 15 000 شخص يُقيمون في ضواحي الحظيرة الوطنية.

إن الحظيرة الوطنية لحوض آرغين تحتل معظم أجزاء المنطقة الطبيعية الشمالية، تعبيرا عن مقاربة طوعية للحفظ، وفقا لالتزامات البلاد الحديثة والدولية. بيد أن هذه الطواعية، في سياق التنمية التي يشهدها الشمال الموريتاني قد تتأثر وربما يتم تقويضها بفعل تسارع التطورات المتعددة التي تجري اليوم.

وقد تأثر هذا الموقع الذي يُعد من التراث العالمي منذ افتتاح طريق يبلغ طوله 55 كيلومترا يربط بين مدينة أنوامغار وطريق نواكشوط ـــ نواذيبو ، حيث أدى تشييد هذا الطريق إلى إلحاق أضرار جسيمة بكتلة المحار التي تشكل أحد المواقع الأثرية الرئيسية في حوض آرغين.

ويظل الاستخدام التقليدي للموارد الرعوية النادرة والموسمية والعابرة المتواجدة في عين المكان هو القاعدة في المناطق النائية التي فكت عنها العزلة مؤخرا عبر طريق نواكشوط ــ نواذيبو.

وعلاوة على الحفاظ على تراث بيولوجي حيوي للمنطقة، فإن التحدي هو الحفاظ على المنطقة الساحلية الموريتانية الأبرز حقيقة والأقدم (تأتي في المرتبة الثانية منطقة انجاكو)التي تواجه اليوم بشكل مباشر تحديات التكامل المتناغم مع الأسواق وبقية مناطق البلاد.

ويمكن أن يشكل ميناء تانيت الجديد للصيد الحدود الجنوبية لهذه المجموعة الشمالية. وكان ميناء الصيد هذا، الذي يتواجد الآن في طور التشغيل، موضوعا لمخطط توزيع عمراني صادر عن الوزارة المكلفة بالبحرية التجارية، وفيما يتعلق بإقامة مركز سكاني جديد، يمكن أن يشكل مختبرا لكشف مدى قدرة الحكومة الموريتانية على تأطير التنمية الإقليمية لهذا القطب التنموي الساحلي.

وأخيرا من المهم أن نلاحظ أنه بالنظر إلى التضاريس المنخفضة عموما والمسطحة والرتيبة في منطقة حوض آرغين فإن قرى ايمراگن الواقعة على مقربة مباشرة من الساحل تتعرض الآن لخطر الغرق. إن فُتح تجويف في شمال حوض أرغين (تجويف بلعات) شمال رأس سانت آن، الذي أدى الآن إلى تسرب بحري شبه دائم، يمكن أن يكون إشارة إلى حدوث المزيد من عمليات إعادة تشكيل الشاطئ الموريتاني. كما أن ارتفاع مستوى البحر والعواصف يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل التراكمات الرسوبية الهشة التي تعيق مسارات المياه، حيث يميل البحر في بعض الحالات نحو انخفاضات النواكشوطي (3500 ـــ 6000 ق.ح)، سواء كانت نتيجة تجاوز حقيقي أو عوامل هيدرومناخية أخرى.

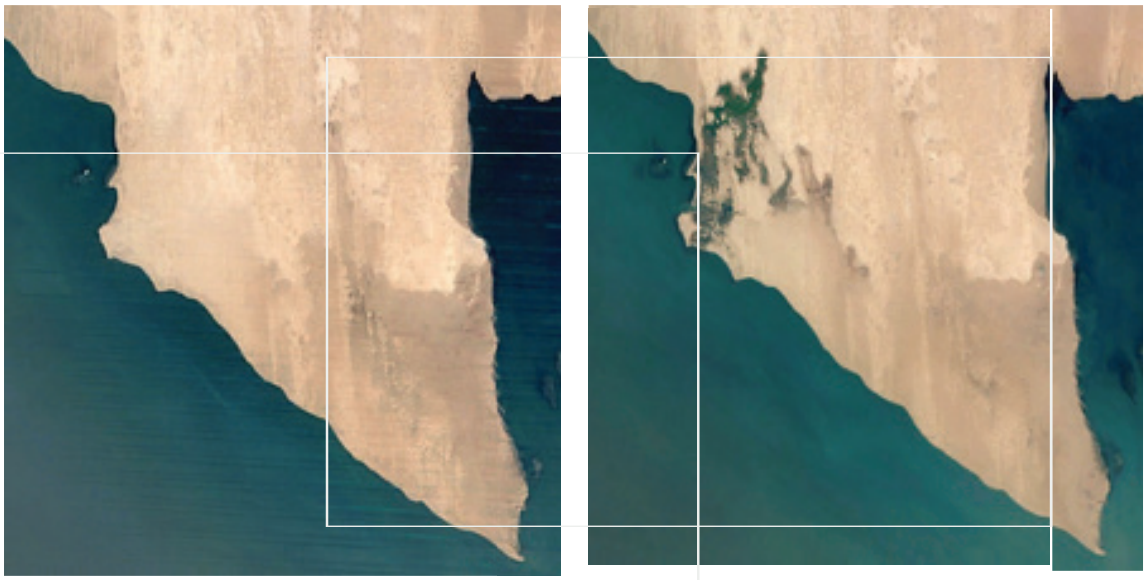

شمال حوض ارغين: على اليسار صورة تعود لعام 2013، على اليمين عام 2016

المصدر: غوغل إيرث

2.3 الوسط: التوازن والهشاشة

تنتج الهشاشة في المقام الأول عن الانخفاض العام لشاطئ محمي على طول امتداده فقط من طرف شريط ساحلي رقيق، ديناميكي، يحده مباشرة من الشرق شبكة من المنخفضات المالحة في آفطوط الجنوبي ومدينة نواكشوط، ومن الشمال سبخة اندرامشه الواسعة. وتنمو مدينة نواكشوط في الجزء الأوسط من هذا الساحل الحساس بشكل خاص، مع بعض الاكراهات الأخرى على جزئها القاري المعرض للرياح وزحف الرمال على وجه الخصوص.

إن أول مركز حضري في البلاد هو أيضا عقدة من التوازن والدمج للقوس الساحلي، الذي يربطه والتدفقات الساحلية مع مختلف المناطق الداخلية للبلد، بشكل يسمح بتدفق منتجات البحر والصيد التقليدي، التي تطور تسويقها كثيرا بفضل التحسن الذي شهدته مؤخرا المحاور الطرقية الكبرى. وهو أيضا ميناء، نشأ في ظل ظروف من الإكراهات الهامة بفعل الانجراف الساحلي، ولكن نشاطهما يزال يشهد نموا قويا(400.000 طن في عام 1987 إلى 3.851.434 طن في عام 2015، وهو نمو سنوي متوسط يبلغ + 9,52% - 56.448 وحدة مقابلة لعشرين قدما- في عام 1988 إلى حوالي 116.828 وحدة مقابلة لعشرين قدما، أي بزيادة قدرها 12.5%+

ومع ذلك، فإن هذه الواجهة الساحلية الهشة تتشكل جنوب نواكشوط بمعزل عن محور طريق نواكشوط ـــ روصو، الذي تقوم من خلاله مجموعة من الهوائيات المنتظمة إلى حد ما بتوزيع الولوج إلى الشاطئ كل 30 كلم، الشيء الذي يتيح الوصول إلى العديد من الأقطاب الساحلية الصغيرة. يضاف إلى ذلك أن نمو هذه الأقطاب الساحلية، الذي تم اقتراحه في مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لعام 2005، سيشكل اليوم محفزا للبعض. والواقع أن المحور الثالث من

3. الشكل العام للشاطئ الموريتاني

الإستراتيجية الأخيرة لوزارة الصيد اوالاقتصاد البحري للفترة 2015-2019 ورؤية قطاع الصيد في أفق عام 2030 يركزان على هذه الأقطاب التنموية المتكاملة، موزعة على طول الشاطئ في انسجام مع الهوائيات المذكورة أعلاه، والتي تشكل مجموعة تسعي لتنظيم عمليات الاستيطان في الشاطئ الموريتاني. وكمؤشر على ذلك، فإن الكيلومتر28، الذي لم يكن يشمل في عام 2005 سوي مركز للتدريب على صيد الأسماك وعدد قليل من المساكن، يغطي الآن حوالي 3 كلم من الخط الساحلي، تضم وحدات صناعية صغيرة لمعالجة الأسماك وإنتاج دقيق وزيت السمك.

كما أن تأثير المحور الطرقي، الذي أصبح اليوم يمتلك بعدا هاما يتسم بكونه عابرا للحدود وعابرا للقارات إلي جانب ربط الطريق المسفلت المتجه نحو نواذيبو، سيظل قويا مع تطور الأقطاب التنموية الصغيرة عند تقاطعات الهوائيات المؤدية إلى شاطئ البحر.

وسيظل الحفاظ على هذه المنطقة الوسطى بأكملها في مواجهة المخاطر الرئيسية للتدخل البحري في نواكشوط و / أو في منطقة آفطوط الساحلي يعتمد على القدرة على احتواء ديناميات الاحتلال الفوضوي للشاطئ الذي يحفزه بقوة النمو الحضري، وسهولة الولوج إلى هذا الساحل عبر الشاطئ.

إن الحفاظ على التوازن بين الفضاءات المشتركة بين الأقطاب والتي يتم الحفاظ عليها في وضعها الراهن وتلك التي هي محل تدابير حظر صارمة، والتنمية المخططة ورقابة الأقطاب الساحلية، كل ذلك يشكل التحدي الرئيسي لهذه المنطقة. ويرتبط هذا التحدي بصفة خاصة بالحفاظ على النباتات الساحلية التي وإن كانت نادرة إلا أنها ضرورية لتحقيق الاستقرار في تشكيلات الكثبان الرملية الحية. ومن المرجح أن تتأثر هذه الأخيرة تأثرا مباشرا بآثار المستوطنات البشرية، بما في ذلك النمو المتناثر، والمنتشر مع ذلك، لمزارع صغيرة مستقرة لتربية الحيوانات لا يخضع تسييرها للمبادئ التقليدية لتربية المواشي المتنقلة التي تتكيف مع موسمية وهشاشة تجديد الموارد الرعوية.

فيما يتعلق بنواكشوط، وخاصة في كامل القطاع الذي يمتد من المدينة شمالا إلى المطار، يخشى أن تحدث خصخصة حقيقية للشاطئ. فقد تم منح العديد من الاقتطاعات، وبعضها أحيانا مساحته كبيرة جدا، على طول هذا الطريق. ونظرا للتطورات الديمغرافية المتوقعة في نواكشوط، وارتفاع مستويات المعيشة لسكان المناطق الحضرية، فإن الطلب على الفضاءات الساحلية لأغراض ترفيهية سيزداد، وهذا التطور تعرقله عملية الخصخصة الجارية. ما لم يتم احترام المجال البحري العمومي والحفاظ على الولوج إلى الشاطئ.

3.3 الجنوب: نقطة الإتصال الإقليمية للدلتا السفلي

المنطقة الجنوبية عبارة عن محور مفصلي بين الوسط النهري لوادي السنغال والوسط البحري، بين الساحل والصحراء، بين المناطق النائية الزراعية الرعوية المستصلحة في وادي النهر والمجمع

3. الشكل العام للشاطئ الموريتاني

المعقد للأراضي الرطبة والأراضي ذات الكفاءة الزراعية المنخفضة في الدلتا السفلي. وقد انعكس قرب القطب الحضري والاقتصادي لسان لويس في السنغال على الحضور القوي للمتدخلين السنغاليين، ولا سيما في قطاع صيد الأسماك.

وعلى الرغم من أن الظروف المناخية والبيئية تسهل نسبيا قدرة التشكيلات النباتية على الصمود، نجد في قطاع نجاكو إكراهات حساسية للشاطئ تشبه تماما تلك الموجودة في المنطقة الوسطي. هذه الصعوبات، التي تم تحديدها عام 2005، تُطرح اليوم بحدة، الشئ الذي يتطلب الحاجة إلى نقل بعض السكان كما أعربت عن ذلك الحظيرة الوطنية لدياولينغ.

في هذه المنطقة الجنوبية، يتسم رهان الاستصلاح بالإقليمية، ويهدف إلى إدماج هذه المناطق في إدارة أوسع: (1) أرخبيل من المناطق الرطبة، بعضها محمي، يتوجب تثمينه؛ (2) الموارد المتنوعة والمتكاملة من البيئة البحرية والقارية، التي تشكل أساس الاقتصاد الريفي.

ويجب أن يسمح تأمين حظيرة دياولينغ، من خلال إدارة يشارك فيها السكان بنشاط، بفعل فك العزلة المستقبلي، ربط دلتا السفلي بالنمو الاقتصادي الذي سيُصاحب تقوية التدفقات على مستوى المناطق الحدودية كرمسين وروصو. إن الحفاظ على حصص المياه المخصصة لاستعادة النظام البيئي للدياولينغ، يعتبر بمثابة صيانة سليمة للمنشآت المائية ومقاومة فعالة للتيفا (النباتات الغازية)، يجب أن يجعل من الممكن الحفاظ على الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الناجمة عن إنشاء سد دياما.

إن القراءة التي كانت سائدة في عام 2005، يجب أيضا أن تراجع الآن. ومن المتوقع حدوث استصلاحات هامة في الشاطئ الجنوبي. الأول يتعلق بنشاط الغاز في عرض البحر الذي تقوم به الشركة الأمريكية كوسموس للطاقة. وسيتمثل هذا النشاط في تركيب كاسر أمواج بطول كيلومتر واحد في البحر إلى 8 كيلومترات من الشواطئ على يمين الحدود الموريتانية السنغالية، وذلك لإنشاء مرافق عائمة للغاز الطبيعي المسال التي تبدو احتياطاته مهمة. وبموازاة ذلك، هناك مشروع ميناء استراتيجي متعدد الوظائف في الأراضي الحرة بين شات الطبول وندجاغو. المعلومات التي تم جمعها حول هذا المشروع شحيحة ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز المرتبط بعدة أهداف اقتصادية (صيد الأسماك، والمحروقات، والملاحة في نهر السنغال، ...) يمكن أن يشكل عنصرا هيكليا مهما للغاية، ليس فقط في الجزء الموريتاني من الدلتا السفلي، ولكن أيضا بالنسبة لجميع النظم الساحلية لمحمية المحيط الحيوي العابر للحدود لدلتا السنغال. والديناميكية الساحلية لهذا الفضاء هي في الواقع حساسة للغاية أمام أي اضطراب. ويبدو أن تطور الحافة المائلة المالحة في كامل الدلتا السفلي تمت ملاحظته من قبل مختلف الجهات الفاعلة المحلية، ويمكن أن يكون ذلك عائدا في جزء منه إلى افتتاح تجويف سان لويس.

4. مقاربة تنمية مستدامة للشاطئ

منذ عام 2005، اتضحت وتأكدت نتائج التغيير التي يرتكز عليها مجمل التحليل. ولذا فإن نتائج التغييرات المناخية الملاحظة منذ عام 2005 لا تؤدي إلى تغيير جوهري في مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني. وعليه فقد اقترح المخطط عام 2005 اتخاذ تدابير للتكيف والتأقلم أغلبها ما زال مطروحا على جدول الأعمال. وقد تكون الحاجة الملحة إلى اتخاذ بعض المقتضيات هي ما يتوجب التركيز عليه اليوم. وعلى الرغم من اعتماد الأمر القانوني المتعلق بالشاطئ لعام 2007، فإن بعض الأدوات الرئيسية لتمرير وتوجيه خيارات التنمية الساحلية، استنادا إلى نهج يقوم على مبدأ الحيطة والاستباقية، لم يتم وضعها موضع تنفيذ. ويترتب على ذلك محليا القيام بتنمية شبه حضرية في منطقة الشاطئ، ستؤدي إذا ما استمرت إلى تعرض الاستثمارات الساحلية للخطر، وستزيد المخاطر شمال وجنوب نواكشوط.

ويتضمن مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني الرهانات الرئيسية لمقاربة التنمية المستدامة، والتكيف مع التغيرات المناخية والحد من المخاطر الساحلية المطبقة على الشاطئ الموريتاني. ويشتمل هذا المخطط على العناصر الجديدة المتعلقة بالتغيرات المناخية والتي أصبحت آثارها التي تم توقعها والإعلان عنها في مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لعام 2005 بادية للعيان.

- التحدي الإنساني والاجتماعي: ويتعلق الأمر بالعمل في أحسن الظروف علي تلبية الطلب الاجتماعي المرتبط بالشاطئ في أبعاده المختلفة : الثقافية والترفيهية، وتلك المرتبطة بالهوية، وإرساء إطار عمل للوقاية من المخاطر الطبيعية يضمن تأمين السكان والأنشطة البشرية.

- التحدي الاقتصادي: يتعلق الأمر بتأمين الاستثمارات والحفاظ على الظروف اللازمة لتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد الساحلي: الصيد التقليدي والساحلي والسياحة وتربية المواشي، التجارة، الأنشطة المنجمية.

- الرهان البيئي: يهدف إلى التوفيق بين الاستخدامات المنافسة للمنطقة الساحلية، ولا سيما في أكثر أجزائها حساسية وأهمية لحفظ التنوع البيولوجي، والإمكانات البيولوجية البحرية والساحلية. ويجب أن تؤدي الكثافة المتوقعة للاستيطان البشري للشاطئ والاستثمارات في الوقت الراهن إلى النظر بصورة أوضح إلى أهمية الدور الذي تؤديه التشكيلات والنظم البيئية الطبيعية، فضلا عن الخدمات البيئية التي تقدمها. وتُسهم النظم الطبيعية الساحلية مساهمة مباشرة في أمن السكان والبنية التحتية للتنمية الاقتصادية.

- رهان التكامل المتناغم للشاطئ : في السياقين الوطني والإقليمي على أساس توطيد التوازن الإقليمي والربط الفعال لهذه المجموعة الساحلية (1) مع بقية مناطق البلد؛ (2) مع البلدان المجاورة.

إن مراعاة مبدأ الحيطة يتطلب مقاربة استباقية لاستصلاح الشاطئ، تتجلى في هذا المخطط. بيد أنه وبالنظر إلى التطورات الملحوظة والاستيطان التدريجي للمناطق التي ظلت غير مشغولة في عام 2005، يتوجب وجود مستوى وسطي من التخطيط الإقليمي بين الوطني والمحلي. يتعلق الأمر بالمستوي الإقليمي، الذي يمكن أن يتمثل في الولايات، ولكن مع تقييد التوازن بين الواجهات الساحلية لولاية انشيري واترارزه من جهة، والحاجة إلى اعتبار الدلتا السفلى كيانا إقليميا واحد. وستتمثل الحدود الإقليمية الأكثر وظيفية في اعتبار الحدود الجنوبية للمنطقة الشمالية على مستوى شمال تانيت، والحدود الجنوبية للمنطقة الوسطى

جنوب القطب التنموي لگويشيش (الـ كلم 93 جنوب نواكشوط).

بالنسبة للمناطق الساحلية التي تخضع لديناميات ملحوظة من الاستيطان والاحياء أو للوقاية من المخاطر الساحلية الخاصة وذات الأولوية، فيجب إعداد وثائق تفصيلية للتخطيط. وهذه الوثائق، التي تسمى توجيهات استصلاح الشاطئ (DAL) مُلزمة للدولة وللغير. وتُوجد تفاصيل إضافية في الفصل 7 من التنفيذ. وهكذا، فإن نظام الإطار العام لمخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني يتم ترسيخه عن قرب من خلال أداة يكون تنفيذها محفزا لعمليات التشاور على مستويين: ‹1› بين القطاعات وبين الوزارات؛ ‹2› الدولة مع الجهات المعنية الأخرى (المجموعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص). ويتم تقسيم مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني إلى مخططات استصلاح إقليمية متقابلة.

ينبغي أن تكون حلول الاستصلاح المعتمدة على كل مستوى قابلة للتغيير قدر الإمكان.

ويتمحور مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني حول:

- توجهات إستراتيجية ؛
- تأهيل الشاطئ أو تحديد مناطق توجيه الفضاء حسب الأدوار التي تقابلها أجزاء الاستصلاح ومتطلباته. ويجمع هذا التقسيم المتناسق بين مراعاة المهارات والقيود الجيومورفولوجية، وديناميكيات التنمية القابلة للتحديد وكذلك التقسيم الإداري قدر المستطاع ؛
- أدوات ومقتضيات التنفيذ؛
- برنامج الأنشطة ذات الأولوية، المكون من قبل خطة الاستثمار الساحلية المتعددة القطاعات؛
- نظام المتابعة والتقييم.

إن مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني وثيقة ذات نطاق عام. ويتناول الفصل المتعلق بإجراءات التنفيذ مراعاة أحكام المخطط من طرف مختلف الإدارات التي تتمتع باختصاصات في مجال استصلاح الشواطئ و / أو المناطق الواقعة بالقرب من البحر.

ويتماشى مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني مع الاستراتيجيات والسياسات القطاعية المختلفة التي تُنفذها موريتانيا.

مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني هو أداة لتسيير ممتلكات الساحل: من أجل تجنب أي خطر لتملك «خاص» للشاطئ، يجب أن ترتبط الممتلكات البحرية الخاصة والعامة بمفهوم الملكية المشتركة لجميع الفاعلين المتواجدين على هذه المنطقة. ويجب على جميع الفاعلين أو الملاك أو مستخدمي الاعتماد أو المهنيين والمنتخبين والإداريين الاعتراف بالدور الأساسي للدولة في التسيير والتحكيم اللازمين لحفظ هذه الملكية العمومية غير القابلة للتصرف.

وبالفعل فإن ديناميكية «خصخصة» الشاطئ تتعلق على وجه الخصوص بمساحات المجال البحري العمومي (DPM)، التي هي، بحكم تعريفها ،غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتقادم، وتدار من قبل الوزارة المكلفة بالبحرية التجارية، وينبع حفظها في المقام الأول و بكل بساطة من تطبيق التشريعات القائمة.

5. التوجهات الاستراتيجية

الشاطئ الموريتاني: تنمية مرنة وإستراتيجية تقوم على تخصيص معقلن للمساحة والموارد.

في موريتانيا، شهد معدل التحضر ارتفاعا من 22,7 في المائة في عام 1977 إلى 48,3 في المائة في عام 2013، أي بمعدل الضعف في 36 عاما. ووفقا لتوقعات شُعبة السكان في الأمم المتحدة، فمن المتوقع أن تصبح موريتانيا بلدا حضريا إلى حد كبير بحلول عام 2025. وفي ذلك الأفق، سيُصبح عدد السكان 4 690 927 نسمة و5.278.457 نسمه في عام 2030 (إستراتيجية النمو المتسارع 2015) ونظرا لوجود المدن الرئيسية فيه، فان الخط الساحلي سيستقبل في عام 2030 أكثر من 70 في المائة من السكان. وسيضاف إلى ذلك الأشخاص العابرون أو المهاجرين من البلدان المجاورة. وستتركز في الشاطئ والمناطق القريبة من البحر المرافق الميناءية، ومعظم المرافق الصناعية والاقتصادية في البلد ولذلك فإن استصلاح الشاطئ يمثل بالنسبة لموريتانيا رهانا استراتيجيا وحيويا يعتمد عليه مجمل آفاق التنمية للقرن الحادي والعشرين.

1.5 تعزيز تسيير موحد ومتناغم للشاطئ يستجيب لخصوصياته

نتيجة لأسباب تاريخية، ومرتبطة بالعزلة التي شهدها حتى عهد قريب جزء كبير من الشاطئ، وبوجود مناطق خاصة (الحظيرة الوطنية لحوض آرغين على وجه الخصوص)، فإن التصور الموحد والمتكامل والوظيفي لهذا الخط الساحلي لم يتطور في موريتانيا في وقت مبكر. ومع ذلك، فإن القوس الساحلي يلعب دورا أساسيا في الخدمة والتكامل من أجل تطوير مجموع المناطق الداخلية للبلد. ومن خلال القوس الساحلي تسعى مختلف المناطق إلى الاتجاه نحو الخارج، سواء في اتجاه المجال شبه الإقليمي المرتبط بالمحور المغرب العربي ـــ غرب أفريقيا، أو نحو الدول البعيدة، ولا سيما أوروبا.

- ويتبنى مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني الدعوة إلى الاعتراف بمجموع الشاطئ ككيان إقليمي وظيفي، من خلال تطوير أوجه التكامل بين مختلف المناطق الجغرافية الطبيعية، ولكن أيضا من خلال انتشار الهويات على أساس الاعتراف بالمهن، ونقاط القوة، والقيود المحددة لكل منطقة. وسيسهم بناء القدرات ومهارات المجتمعات الساحلية في ظهور هذه الهوية، المبنية على معالم مختلفة.

- بالنسبة للسكان ومن خلال التوطين (أكثر من 98% من سكان البلاد مستقرون)، والامتلاك الناجح لأقطاب الاستيطان الساحلي بوصفها «أماكن للحياة»، تُدار وتُنظم وفقا لتلبية الحاجات الحيوية الاجتماعية والاقتصادية، والولوج إلى الخدمات والمعدات، والحد من المخاطر، مع التنمية طويلة الأجل للجماعات المحلية الوظيفية والمتمتعة بالإدارة المحلية.

- بالنسبة للمؤسسات، ومن خلال الاعتراف من قبل جميع القطاعات بضعف وهشاشة الشاطئ، وتعدد وظائفه وخصائص استصلاحه، والتي تشمل: (1) الدمج الصريح لهذا الفضاء في الاستراتيجيات القطاعية ؛ (2) إنشاء آليات تضمن التنسيق بين مختلف القطاعات (لا سيما فيما يتعلق بالمعدات، ولكن أيضا للحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي وحمايته، أو الوقاية الفعالة من التلوث).

ويتطلب البحث عن التماسك والتآزر بين مختلف المناطق الطبيعية في القوس الساحلي أخيرا الاعتراف بالدور الهيكلي للمناطق المحمية في ميزان الخط الساحلي وموارده والنظر فيه من خلال تسيير نشط وتشاوري لأطرافه مع السكان، واستباق التهديدات، والربط بين المحافظة على النظم البيئية الساحلية وتثمينها.

كما أن التحدي المتمثل في الاعتراف بتخصيص المساحات واستخدامها ينطبق أيضا على الحيز البحري، ولا سيما البحر. ويؤدي تعدد الاستخدامات بين أنواع مختلفة من الصيد والطرق البحرية واستغلال النفط إلي ضرورة استصلاح فضاء بحري متصل ومُتناغم مع مقتضيات استصلاح الشاطئ.

2.5 استباق التغييرات

بعد التنقلات السكانية الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي غيرت بشكل عميق صورة موريتانيا، اجتماعيا واقتصاديا على حد سواء، ستحدث تحولات أخرى مع احتمال تعزيز القدرة الاستثمارية والتجهيزية للبلد المرتبطة بعائدات المعادن والنفط والغاز.

إن الانتشار التدريجي أو تدعيم أقطاب النشاط على الشاطئ يجب أن يتم استباقه وأن يصاحبه:

- وضع خطط تفصيلية على مستوى القطاع عند الضرورة (DAL) ؛
- نظام رسمي لمتابعة مدي احترام توجيهات الاستصلاح ؛
- الرصد المبكر وتحديد هوية المستوطنات الجديدة.

3.5: تخصيص الفضاء للأنشطة بشكل واضح ومناسب

- ينبغي أن تستند التنمية المستدامة للأنشطة الساحلية على الفصل والخصيص الأمثل للفضاءات الأنشطة الاقتصادية، في المجال البحري الشاطئ و في الشريط الساحلي.

وفي البحر الإقليمي، يتم هذا الفصل عن طريق:

- التقاسم الفعلي لمناطق صيد القاع، وأسماك السطح الساحلية، وأسماك السطح البحرية؛
- تقاسم مناطق صيد الجرف بين الوحدات الصناعية والوحدات التقليدية. ويجب احترام وتطبيق حظر الصيد بشباك الجر في قاع أقل من 20 مترا؛
- تنظيم المجال البحري المخصص لمنطقة الصيد، وعمليات النفط البحرية وفي الأنشطة المعدنية والنقل، مع الأخذ في الاعتبار المناطق المحظورة لسلامة الأنشطة الاستخراجية البحرية؛

- تنظيم المجال البحري بشكل يأخذ في الحسبان القيود المتعلقة بمجالات خاصة مثل الحظيرة الوطنية لحوض آرغين؛
- وضع علامات على طرق المنافذ في الموانئ تسمح بفصل التدفقات الواردة والصادرة وأنواع السفن المختلفة.

ويجب توسيع نطاق هذا الفصل المكاني للمناطق البحرية ليشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا من خلال خطة استصلاح بحري، تُقام بجانب مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني. وإذا كان الاختصاص الشاطئي يتبع حاليا لوزارة البيئة والتنمية المستدامة فإن الاختصاص البحري يتبع لوزارة الصيد والاقتصاد البحري. إن تطوير مخطط الاستصلاح المكاني البحري يتطلب جمع هاتين المؤسستين اللتين يتوجب عليهما في كل الأحوال أن تتعاونا على نحو وثيق، وأن تعملا معا من أجل أن يدار المجال البحري العمومي، المكون الأساسي للشاطئ، أيضا من قبل وزارة الصيد والاقتصاد البحري. وهذه المسألة ذات صلة أيضا بالمناطق المحمية البحرية والساحلية.

على الشريط الساحلي

إن تأمين الاستثمارات يتطلب مراعاة منهجية واستشرافية للمخاطر الطبيعية والبشرية المنشأ وكذا حساسية المجتمعات المحلية أثناء إنشاء البني التحتية من أجل الحد من تعرضها للأخطار المعروفة والمتوقعة أو المرتقبة. ويتعلق الأمر أيضا بالحد من تطور الاستخدامات المتنافسة للخط الساحلي في نفس المناطق. ويجب أن تُركز جهود التنمية الساحلية على ما يلي:

- حماية المناطق المحجوزة بين الأقطاب الساحلية في الأجزاء الحساسة من الشاطئ؛
- تحسين وتعزيز الاستصلاح الحضري والطرق وطرق المواصلات والخدمات الأساسية والصرف الصحي وإدارة النفايات والسيطرة على آثار الأنشطة البشرية في الأقطاب الساحلية؛
- التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات على النظم الطبيعية المرتبطة بالطرق وحركة المرور، وذلك من خلال استصلاح وتجهيز مواقع عبور الحاجز.

4.5 حماية وظائف النظم البيئية الطبيعية للشاطئ

إن تأمين منطقة تنمية الشاطئ يتطلب إتباع نهج شامل للحفاظ على الوظائف الطبيعية للنظم البيئية الساحلية:

- في مجال الوقاية من مخاطر التداخل البحري، التي تطبع شاطئا منخفض الارتفاع تم تحديد شكله بفعل التجاوزات البحرية القديمة، ولا سيما من خلال الحفاظ على الديناميات الرسوبية الطبيعية للشاطئ الخلفي والحاجز؛

- في مجال المحافظة على قدرة تجديد الموارد السمكية: الحفاظ على النظم البيئية الهشة في منطقة ارتفاع منسوب البحر ومناطق التكاثر (حضانات المياه الضحلة)، التحكم في ضغط الصيد وتعديله على مختلف شرائح الموارد؛

- في مجال الحفاظ على القدرة البيولوجية للبيئة البحرية الساحلية: مكافحة التلوث، والحفاظ على الأعماق، والحماية من الصيد بشباك الجر في المياه الضحلة؛

- في مجال الحفاظ على المواقع المميزة والمناظر الطبيعية الساحلية: من خلال التسيير السليم للنفايات الصلبة والعائمة، التحكم وتخطيط المباني؛

- في مجال الحفاظ على عالم الأحياء في الشاطئ والإمكانيات المرتبطة به، وخاصة السياحية، من خلال تحديد مناطق التوقف الخاصة بالطيور المهاجرة والمحافظة عليها، والحفاظ على / إعادة تأهيل النظم البيئية المعقدة للدلتا السفلى (الطيور المهاجرة، الحيتانيات، الثدييات الحيوانية).

إن الآلية التي تنتظم حول المنطقتين المحميتين لا يمكن أن تكون كافية بحد ذاتها، وبين هذه المناطق ذات الوضع الخاص، يجب أن يكون النهج الإرادي للحفاظ على البيئات الطبيعية، وخاصة الغطاء النباتي الطبيعي، هو أساس أي عملية تخطيط محلية يراد لها أن تُفضي إلى نتائج مستدامة.

5.5 تعزيز وإضفاء الصبغة الاحترافية على قطاعات النشاط بالشاطئ

1.5.5 الصيد البحري

يتم تنظيم آفاق تنمية الصيد البحري وفق الرؤية الإستراتيجية لقطاع الصيد في أفق عام 2030، والتي تهدف إلى الحفاظ على الموارد، ومراقبة الكميات المصادة عند التفريغ بمصاحبة آلية التسيير عبر الحصص، والتنمية المضبوطة للصيد التقليدي والشاطئي في إطار تسيير إقليمي، وخلق قيمة مضافة وفرص عمل من خلال إنشاء أقطاب تنموية متكاملة على طول الشاطئ. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستند الحكامة الشاملة للقطاع على منطق التسيير المستدام وإدماج القطاع في الاقتصاد الوطني المبني على عدة مستويات:

- استصلاح مصايد الأسماك والمحافظة علي كميات السحب بمستويات تتلاءم مع تجدد المخزون (من خلال خطط الاستصلاح والرصد والتحكم في مجهود الصيد)؛

- تحقيق أقصى قدر من الزيادة على القيمة المضافة للمنتجات التي يتم جمعها من خلال إضفاء الطابع المهني وتطوير أنشطة التحويل، ووضع الظروف الصحية، ومعالجة الأسماك عند التفريغ، والتحويل بشكل متطابق مع معايير التصدير؛

- تحسين الظروف والبنيا التحتية للتفريغ قصد تقويع متوازن لضغط الصيد على جميع المناطق

القابلة للاستغلال في الجرف، مع تغليب المعالجة المناسبة للأسماك عند التفريغ؛

- الحفاظ على الفصل الصارم بين مناطق الصيد والولوج إلى الموارد بين الوحدات الصناعية والتقليدية؛

- التحسين الملحوظ لانتقائية تقنيات الصيد الصناعي، وخاصة سفن الجمبري، من أجل تجنب تآكل مخزونات القاع عن طريق الصيد العرضي المفرط وغير المقنن وسيئ التقييم.

2.5.5 السياحة

تستند التنمية المستدامة في هذا القطاع على ما يلي:

- إدراج المنتجات السياحية الساحلية ضمن إطار تكاملي وتعاوني مع المنتجات القائمة الأخرى (السياحة الصحراوية)، مع تسليط الضوء على تنوع وخصوصية العرض الوطني ؛

- تطوير منتجات متخصصة تركز على الإمكانات الخاصة بالشاطئ (السياحة البيئية، السياحة العلمية لرؤية الحياة البرية، التراث الأثري)؛

- تطوير أنشطة سياحية تتماشى مع القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الطبيعية، والصعوبات المتعددة التي تعترض إقامة البنية التحتية في البيئة الصحراوية. ويجب بالضرورة أن تكون الطاقة الاستقبالية مبنية على مجموعة واسعة من الحلول، بدءا من الإقامة في الخيام إلى الاقامات الصغيرة التي يجب إن تكون بعيدة عن الشاطئ، اعتمادا على الكفاءة الجيوتقنية للمواقع. وينبغي أن تقام البناءات القريبة من الشاطئ على أعمدة وركائز؛

- إضفاء الطابع المهني على الفاعلين في القطاع (خاصة في مجال تأويل الطبيعة) التي تتكيف مع التطور النوعي عادة للطلب؛

- استصلاح وتجهيز المساحات الساحلية شبه الحضرية، تحسبا للطلب المتزايد للسكان في المناطق الحضرية، والسماح لجميع الفئات السكانية بالولوج إلى جميع الأنشطة الترفيهية الساحلية، في ظل ظروف صحة ونظافة مقبولة. وعلى كل حال، يجب استبعاد خصخصة المجال البحري العمومي، وكذا منافذ ذلك المجال. ويعتبر من الضروري وجود مخطط خاص بالمجال البحري العمومي مرتبط مع مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني؛

- إطار آمن للمستثمرين، يأخذ في الاعتبار: (1) الآفاق الواقعية لتنمية القطاع؛(2) ظروف إنشاء البنى التحتية التي تحترم الصعوبات المرتبطة بالمخاطر الطبيعية والجيوتقنية؛ (3) الولوج المتميز للخدمات والتجهيزات من خلال التخطيط لاستصلاح المواقع المخصصة للمستوطنات، وتقليص جاذبية المستوطنات «التلقائية». يتوجب وضع دفتر التزامات للفاعلين الذين يحصلون على سند ملكية لقطع أرضية موجودة في مناطق قريبة من البحر أو اقتطاعات استيطان ضمن المجال البحري العمومي.

3.5.5 الأنشطة الميناائية والصناعية

ينبغي أن يستند تطوير الأنشطة الميناائية والصناعية على ما يلي:

- بذل جهود للتحكم في عمليات التصريف من خلال تحديد مناسب لأبعاد محطات معالجة النفايات السائلة، والصيانة الدورية لهذه المرافق ومتابعتها، وإنشاء شبكة تجميع كافية؛
- تحسين السيطرة على آثار البنى التحتية للميناء على الهيدروديناميكيات وديناميات الرواسب الساحلية. وستتم دراسة الحلول العابرة لميناء نواكشوط، ومن المتوقع، في حالة إقامة ميناء الصيد السطحي في نواذيبو، أو الميناء متعدد الوظائف في الدلتا السفلى، وضع دراسات حول الأثر البيئي تمتاز بالجدية والشمولية ؛
- احترام البُنى التحتية الميناائية للمعايير الدولية ؛
- تطوير بني تحتية مخططة، من خلال استكمال الخطط الرئيسية الجارية، وضمان تخصص / عصرنة المرافق؛
- تسيير فعال واستباقي للعواقب البيئية لعمليات الصيانة والتجريف.

4.5.5 الأنشطة المعدنية واستخراج المحروقات

إن متابعة تطوير استغلال المحروقات في البحر في موريتانيا يتطلب أيضا:

- الإنشاء المبكر لنظام متابعة رسمي للآثار بمشاركة كفاءات وطنية في البحوث المتعلقة بالبيئات البحرية وعلى وجه الخصوص المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛
- وضع خطة للوقاية من تسرب النفط ومكافحته بالتنسيق مع البلدان المجاورة؛
- وضع الوسائل اللازمة للتنفيذ الفعال لخطة بولمار.

6.5 إعلام الجمهور والمساعدة في القرارات

أدت الديناميكية القوية لقطاع الصيد إلى قيام موريتانيا بتطوير مركز بحثي عال الأداء ومعترف به، وهو المركز الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد الذي كان دوره بارزا في صنع القرار في مجال تحديد الخيارات الإستراتيجية لقطاع الصيد.

وتتجلى التحديات المتزايدة للتنمية الساحلية في الاحتياجات المتجددة للمعلومات، ولا سيما في أفق متابعة ووضع نظام حيطة وإنذار مبكر في مواجهة المخاطر المتزايدة في المجالات التالية التي تبدو ذات أولوية:

- متابعة الشاطئ ونظم الكثبان الرملية المرتبطة به؛
- المتابعة المندمجة للتلوث الساحلي؛
- متابعة موارد القاع؛
- متابعة آثار الصناعات النفطية، التي يجب تقييمها بدقة شديدة، في حين أن هذا النشاط في مرحلة البدء؛
- متابعة أحوال الطقس البحري، والكشف المبكر عن التشكيلات ذات الخطر (المد / الرياح / الضغط الجوي على وجه الخصوص),

وسيتعين أيضا تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين المعرفة بالنظم الساحلية وتوقع التغيرات التي تؤثر عليها، تنسيقا وثيقا مع الجهود الإقليمية المماثلة، ولا سيما من أجل إنتاج المعلومات اللازمة للتحديث الدائم للمؤشرات المعتمدة على المستوى الإقليمي.

وينبغي أن تكون نتائج البحث، التي يجب تكثيفها في هذه المجالات المختلفة، محل نشر على نطاق واسع، بل موضع تحسيس يستهدف جميع صانعي القرار والأطراف المعنية بتسيير الشاطئ.

ويجب أن تكون هذه النتائج، المصاغة في شكل رسالة موجهة إلى جمهور عريض، قادرة على تغذية آليات الإعلام والتحسيس والتوعية العامة، التي يجب تقاسم مسؤولية إنعاشها وتنفيذها بين الدولة (مختلف القطاعات: التعليم، والصحة، والداخلية والصيد، والتنمية الريفية، وما إلى ذلك ...) والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والصحافة.

ويجب أيضا النظر في الحاجة إلى الاستثمار في الإشارات الساحلية، إذ هي ناقل رئيسي للمعلومات وأساسي للتوعية العامة. ومن المهم مسبقا تحديد النماذج الفنية، والميثاق البياني لهذه الإشارات، التي سيتعين عليها أن تُجمع، مع الدعاية لحظر الاستخدام أو الولوج، معلومات أوسع عن أسباب حماية الساحل وسوف تتوزع محليا هذه الإشارات الساحلية الموحدة على الصعيد الوطني في نواكشوط ونواذيبو من خلال خطط مرور المناطق الساحلية. وستكون هذه الإشارات أكثر قيمة لأنها تشكل معالم في مساحات عادة رتيبة ومتجانسة،هي التي تميز المناطق الساحلية النائية في موريتانيا.

7.5 بناء قدرات لتسيير إقليمي للشاطئ

إن التحديات التي تعترض إقامة تسيير إقليمي للشاطئ هي تحديات متعددة، وتفترض تحولات عميقة جديدة للمجتمع الموريتاني. من بدو رحل إلى مستوطنين متوطنين، ينبغي اليوم إدراج التنمية في محيطات ثابتة، حيث لم يعد توسيع النفوذ المكاني هو الحل الفوري.

5. التوجهات الاستراتيجية

ومن مقاربة رائدة نحو احتلال الشاطئ، ننتقل إلى مرحلة تسيير وتكثيف الاستيطان، الأمر الذي يتطلب توضيحا للاختصاصات، وروابط جديدة بين المؤسسات.

ويتمحور تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لتسيير المناطق الساحلية حول النقاط التالية:

- تعزيز الهيئات الاستشارية وهيئات صنع القرار المشتركة بين القطاعات. ويتطلب هذا التعزيز الاعتراف بالهوية الساحلية (الآثار والاكراهات والأولويات) ضمن الاستراتيجيات القطاعية التي سيلعب خلالها: (1) المجلس الوطني للشاطئ (هيئة صنع القرار)، مصحوبا بلجنته الفنية (هيئة للاستشارة والتشاور، (2) المرصد الوطني للشاطئ دورا محوريا. وينبغي أن تسهم توجيهات استصلاح الشاطئ في جمع القطاعات المختلفة في إطار مقاربة تشاورية للاستصلاح. وعلى الصعيد التنظيمي تظل توجيهات استصلاح الشاطئ بحاجة إلى التفعيل من أجل أن تُشكل أداة حقيقية، يتوجب أيضا إدراجها في الأحكام المتعلقة بالاستصلاح الترابي والعمران؛

- مراعاة خصوصيات الشاطئ في استراتيجيات القطاعات المختلفة والانسجام القانوني لمختلف التشريعات القطاعية من خلال مدونة الشاطئ التي تجمعهم، ولا سيما تلك التي تنظم التسيير البيئي والتخطيط المكاني والاستصلاح الترابي. والواقع أن الشاطئ هو بطبيعة الحال جزء من الأراضي الوطنية، إلا أن تعدد وظائفه يستدعي أحكاما محددة لتفادي التنافس بين النصوص القانونية؛

- بناء القدرات التقنية في مختلف القطاعات في مجال التقنيات المناسبة والممارسات الجيدة. هذا العمل المتمثل في السهر على التقنيات المناسبة (الصرف الصحي، والبناء، وتسيير المياه والطاقة، وتثبيت الكثبان الرملية، وتسيير الحاجز الرملي وتمديد الخط الساحلي، وتجهيز الشواطئ، وتسيير الوظائف الرعوية، الخ.) هو عمل أساسي، ويجب أن يستند على نشر وتقاسم المعلومات بين الفنيين. وينبغي العمل على إعداد برنامج خاص، يجب أن يشمل أو قد يشمل أيضا إقامة علاقات تعاون دولي.

8.5 تعزيز البعد الإقليمي لإدارة و تسيير الموارد المشتركة

إن جهود الحفظ التي تتم على مستوى حوض أرغين وديا ولينغ تندرج ضمن مسعى للحفاظ على التراث على الصعيد العالمي وكذا الإقليمي والوطني (الأسماك والطيور المهاجرة، والنظم البيئية في منطقة الدلتا السفلى الحدودية مع السنغال وتسيير التدفق الضروري للنهر).

ومن شأن تعزيز هذا الحوار الإقليمي والثنائي مع السنغال أن يتيح إمكانية استباق التطورات (ولا سيما من حيث تجميع الموارد) المرتبطة بما يلي:

- التكامل الطرقي والتجاري الإقليمي؛
- منع التلوث في المجال البحري، ولا سيما من خلال وضع وسائل سحب مناسبة وسياسة للوقاية من المخاطر ولمتابعة منشآت الغاز كوزموس إنيرجي؛
- التنبؤ بأنظمة الإنذار المبكر في مجال الطقس البحري؛
- مراقبة البحر؛
- أنشطة الإنقاذ البحري؛
- تغيرات في أنظمة العبور الرسوبية .

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

تمت مراجعة تقسيم المناطق الساحلية وتأهيلها مقارنة مع عام 2005 على ضوء الأشغال المنجزة في إطار مخطط استصلاح شواطئ غرب إفريقيا لعام 2011 ونسخته المحينة لعام 2016. وعموما، فإن القراءتين متناسقتين، ولكن مع تقطيع أكثر دقة لنواذيبو في إطار مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لسنة 2005، وإضافة جزء إلى منطقة نواكشوط.

وبالنظر إلى تطور المنطقة الحرة في نواذيبو، ينبغي النظر إلى شاطئ هذه المدينة بكامله، مما يتيح مراعاة خيارات مخططها الرئيسي بطريقة متماسكة. وفي هذا المضمار يعتبر خليج الكلب، الذي تم فصله إلى ثلاث وحدات في إطار مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لسنة 2005، في هذا التحديث كوحدة وظيفية واحدة، وفقا لمخطط استصلاح شواطئ غرب إفريقيا.

من المهم أن نلاحظ أنه بالنظر إلى الوسائل والمهلة المحددة، فقد تم انجاز هذا التحديث المتعلق بتقسيم المناطق دون التحقيق على أرض الواقع. وما تزال بعض البيانات الهامة مفقودة، ولا سيما فيما يتعلق بموقع أنشطة المناجم المرتبطة باستغلال الرمال السوداء، أو الميناء الاستراتيجي المتعدد الوظائف الذي يُعتزم تشييده شمال اندجاغو.

1.6 المنطقة الطبيعية الشمالية

MR 1 شبه جزيرة نواذيبو وخليج الكلب

تمتاز هذه المنطقة بإنشاء منطقة نواذيبو الحرة. ووفقا للمعلومات الواردة في خطتها الرئيسية، فإن تطوير هذه المنطقة الحرة سيتمثل في إنجازات طموحة، مع تكثيف وتوسيع المباني والبنى التحتية ذات الأغراض المختلفة (الموانئ والسكن وشبكة الطرق والمطار الجديد والمواقع السياحية، التجهيزات الجماعية) المنظمة في ثلاث مناطق للنشاط:

- المنطقة الجنوبية، حتى خليج كانصادو، التي تتواجد فيها أساسا المنشآت الصناعية الثقيلة والميناء المنجمي. ومن المتوقع إنشاء محطة للحاويات ومنطقة صناعية بين الميناء المنجمي وخليج كانصادو؛
- المنطقة الوسطى حيث توجد موانئ الصيد وبعض الوحدات الصناعية للتحويل ومركز المدينة؛
- المنطقة الشمالية، شمال خليج النجمة، التي تشمل المناطق السكنية ومناطق النشاط الصناعي.

من المتوقع أيضا إنشاء ميناء للمياه العميقة. وعموما، فان المخطط يأخذ جزئيا بعين الاعتبار الإكراهات الجيوتقنية المتعلقة بوجود منخفضات رطبة معرضة للفيضانات تفصل المدينة حاليا عن الشاطئ.

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

وبالنظر إلى جغرافية شبه جزيرة نواذيبو، يمكن أن تؤدي كثافة المرافق المبرمجة في حيز ضيق ومحدود إلى اكراهات بيئية كبيرة، الأمر الذي يتطلب إنشاء مرافق للصرف الصحي ومعالجة المياه المستخدمة ذات جودة عالية ومرفقة بأجهزة الرفع المناسبة.

وفي إطار المخطط الرئيس فقد تم وضع المنخفضات الرطبة المتاخمة لخليج النجمة في مساحات تجب المحافظة عليها على طول امتداد الخليج. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في الجزء الجنوبي والجنوب الغربي من الخليج، فإنها تشكل منحنى ضيقا للغاية قد يكون مهددا على المدى القصير، بفعل النفايات السائلة وفضلات المناطق الحضرية.

وهناك عنصر جديد هو إدراج خليج الكلب في محيط المنطقة الحرة. هذا الخليج هو على الأرجح موقع متميز لتكاثر الموارد السمكية. إن تطوير منطقة صناعية في الجزء السفلى من خليج الكلب، ومخيمات سياحية على ضفته الشرقية، بالإضافة إلى خطر التلوث الصادر عن الموانئ والصناعات، والشوائب الناجمة عن تجريف الميناء المستقبلي في المياه العميقة تُظهر أن هذا الفضاء الذي ما يزال محميا نسبيا، قد يتعرض على المدى المتوسط لتدهور كبير في ظروفه البيئية.

MR1-A	1. الرأس الأبيض
الوصف	شاطئ صخري، محمية الرأس الأبيض، تقع على مقربة من رصيد صغير من فقمة الراهب، (Monachusmonachus)، تنتمي إلى مستعمرة أكبر، توجد على الضفة الغربية لشبه جزيرة نواذيبو. التواجد البشري شبه منعدم
التطورات منذ 2005	لا شيء يذكر
دينامية	لا ملاحظة، هجرة سهم رملي في طور التطور يشكل بداية بحيرة شاطئية صغيرة
الرهانات	مخاطر التلوث المرتبطة بحركة الموانئ في نواذيبو والميناء المنجمي القريب. خطر تعطل السفن التي تصل إلى موانئ نواذيبو. إن التطورات الحالية التي تشهدها مدينة نواذيبو (المنطقة الحرة)، وتوسيع ميناء سنيم المنجمي قد يؤدي إلى آثار بيئية كبيرة في موقع الرأس الأبيض. الآثار التي يتوجب رصدها ترتبط بتطور ميناء كانصادو (سنيم) والبنى التحتية للموانئ الأخرى قيد التطور
المنطقة المحمية	محمية الرأس الأخضر الملحقة بالحظيرة الوطنية لحوض آرغين (انظر MR2–الحظيرة الوطنية لحوض آرغين)، وقد أنشئت بموجب المرسوم رقم 86-060 بتاريخ 2 أبريل 1986.
جزء الاستصلاح	يتوقف على خيارات الخطة الرئيسية للمنطقة الحرة بنواذيبو. الحفاظ على البيئة.
الانشطة	التقييم البيئي الاستراتيجي لمنطقة نواذيبو الحرة
المخاطر الشاطئية	معتدلة | متابعة –مراقبة | منتظم

MR1-B	2 . خليج كانصادو
التشخيص	جرف صخري (الحجر الرملي). المدينة والميناء المنجمي لكانصادو، محطة نفطية. موقع الخليج المتمتع بجودة المناظر الطبيعية، والشاطئ الحضري لنواذيبو
التطورات منذ 2005	أساسا على مستوى توسعة مرافق الميناء المنجمي
دينامية	استقرار نسبي باستثناء الموانئ والمرافق الصناعية،
الرهانات	في إطار خطة استصلاح المنطقة الحرة في نواذيبو، من المتوقع أن تشهد هذه المنطقة تحولات عميقة، بما في ذلك تطوير الميناء التجاري ومحطة الحاويات، فضلا عن التطورات المتوقعة في الميناء المنجمي، مع تشييد منصة بطول 600 م . جزء من الحطام في قناة الوصول إلى الميناء. وقد تم وضع كومة حجارة بين الميناء المنجمي وخليج كانصادو. منطقة أنشطة صناعية يجب أن يُحدد موقعها.
المنطقة المحمية	يتوقف على خيارات الخطة الرئيسية للمنطقة الحرة بنواذيبو
الانشطة	التقييم البيئي الاستراتيجي لمنطقة نواذيبو الحرة
المخاطر الشاطئية	معتدلة | متابعة ــمراقبة | منتظم

MR1-C	3 . الشاطئ الحضري وميناء نواذيبو
الوصف	سهم رملي من المنصة النارية وتشكيلات الحجر الرملي على طول حوالي 14,5 كلم من الشاطئ، مفصول عن المناطق الحضرية في نواذيبو بأراضي رطبة مالحة. مساكن متفرقة، ولكنها في طور التكاثر السريع. منشآت مينائية كبيرة ومرافق صناعية مرتبطة بها. ورشات معالجة الأسماك المرتبطة بميناء الصيد وخليج الراحة. التشكيلات الرملية ضيقة وغير متصلة ومنخفضة. إمكانيات الشاطئ ومواقع الجذب السياحي محتلة جزئيا. مخاطر كبيرة من التسرب البحري في حالة حدوث طفرة، من الشاطئ، وتحديدا من المنخفضات الرطبة. تراث الأراضي الرطبة ومستنقعات سبارتينزوالزوستريز المنفردة والمتصلة، هي العناصر الرئيسية للتراث الطبيعي نواذيبو
التطورات منذ 2005	توسعة ميناء الصيد، وحدات معالجة الأسماك توسعة الميناء المستقل بما في ذلك رصيف جديد ومساحات أرضية (المستودعات، ومصانع المعالجة، ومصانع الثلج، ومحلات قطع غيار السفن، ومحلات التصليح، والمكاتب، الخ ...)
الرهانات	كثافة المرافق المتوقعة في إطار المخطط العام للمنطقة الحرة، مع الحاجة إلى تسيير مكث للنفايات السائلة والفضلات. وسيتم تقييم الخط الساحلي الذي ما يزال غير مأهول ابتداء من مرتفع ري(Rey)حتى مرتفع فلور في بنايات قليلة الكثافة والتي ستظل مع ذلك ضمن المناطق المعرضة للخطر. ولن يتم الحفاظ إلا على المنخفضات الرطبة الواسعة المرتبطة بحاجز المنخفضات الرطبة المتاخم لخليج النجمة من الجنوب في ظل ظروف ربما تكون صعبة نظرا لكثافة الأنشطة المخطط لها في هذا القطاع والتي يمكن وصفها بأنها حضرية.

جزء الاستصلاح	يتوقف على خيارات الخطة الرئيسية للمنطقة الحرة في نواذيبو ومن المحتمل أن يتطلب احترام التشكيلات الطبيعية الرطبة في القطاع اتخاذ تدابير خاصة لإنشاء مباني حضرية جديدة في المناطق غير المأهولة حاليا من أجل ضمان متانتها في بيئة كثيفة للغاية في المستقبل

MR1-D-E	4-5 شمال نواذيبو، خليج النجمة، خليج الكلب
الوصف	نظام المناطق الرطبة المتكون من خليج غير عميق(0,5 م إلى 4 م) متصلب منخفض يغمره الفيضان بشكل دائم (يسمى النهر) ويؤوي مستنقعات توجد فيها السبارتين والأعشاب البحرية. الخليج مغلف تقريبا بواسطة حاجز رملي (6 كلم مستقيم).المباني السكنية المحاذية للشاطئ في طور التكاثر السريع، حتى في المجال البحري العمومي.يتواجد على الموقع عدد قليل من الساكنة، ولكن الأنشطة التقليدية قد يكون لها تأثير. جنوب خليج النجمة/سهم رملي مفصول عن مدينة نواذيبو عن طريق منخفض رطب مالح (تواجد سبارتينس)، مساكن متناثرة. خليج الكلب: شواطئ أحيانا رملية وطورا طينية وتفضي إلى وسط بحرية غير عميق يقع على بعد مسافة قصيرة من الطريق الساحلي (2 إلى 4 كلم)ـــ مستقيم = 21 كلم). المنطقة في الوقت الراهن عمليا غير مأهولة، ولكن جزئيا (الضفة الغربية) تشهد عملية تملك عقاري سريعة. منطقة محتملة للتكاثر. الضفة الشرقية غير مأهولة.بوادر تملك عقاري في الضفة الغربية على مشارف نواذيبو. احتياطات أثرية هامة ومتنوعة. أنشطة رعوية تقليدية في الضفة الشرقية (علاج الملح)
التطورات منذ 2005	إعادة توطين الأحياء الهشة الموجودة على مشارف نهر السبارتين وهدم الأكواخ الموجودة في خليج النجمة والتي لا تتوفر على سند للملكية، بناء طريق يربط المدينة بمركز الصيد الرياضي على طول نهر السبارتين والجرف ، تقسيم قطب سياحي في خليج النجمة.
دينامية	بداية ملء خليج النجمة
الرهانات	خصخصة الواجهة البحرية في محيط خليج النجمة (المخاطر في حالة الطفرة البحرية). التلوث وخطر تغير الأراضي الرطبة لخليج النجمة). خليج الكلب: مخاطر تراكم الملوثات الناتجة عن الأنشطة الميناءية والحضرية في خليج الكلب، خاصة وأن المخطط الرئيسي لمنطقة نواذيبو الحرة ينص على أن يشيد هناك المطار الجديد والمرافق المرتبطة به، وثلاث مناطق سكنية ومنطقة للنشاط. وتقع هذه التطورات شبه الحضرية ومناطق النشاط هذه على بعد مسافة قصيرة من الجزء السفلي من خليج الكلب. إن الشاطئ الشرقي لخليج الكلب، الذي كان حتى الآن خاليا نسبيا من الضغوط، نظرا لعزلته النسبية، يمكن أن يشهد تطور المخيمات السياحية ومحطات الشحن والتفريغ، ومرافق تربية الأحياء المائية. كما يتم تناول كمية مياه البحر لغرض التنمية المعدنية لمنجم تازيازت. وعلي الرغم من كون هذا الجزء من خليج الكلب يعتبر في المخطط الرئيسي للمنطقة الحرة في نواذيبو مكانا يتوجب الحفاظ عليه، إلا أنه يتوجب استباق الآثار البيئية للأنشطة المتعددة.

المنطقة المحمية	المنطقة المحمية في خليج النجمة (يجري تصنيفها حاليا) لقد بدأت رسميا دينامية الحفاظ على خليج النجمة في عام 2010 مع إنشاء لجنة التوجيه والمتابعة لتوجيه استصلاح الشاطئ لخليج النجمة (المقرر المشترك رقم 2346 / وب ت م / و ص ا ب بتاريخ 2010/09/01 المتعلق بإنشاء لجنة التوجيه والمتابعة لتوجيه استصلاح الشاطئ لخليج النجمة نواذيبو والمحدد لقواعد عملها. وفي شهر ديسمبر 2013 تم إعداد واقتراح"خطة لتسيير منطقة بحرية محمية متعددة الأغراض في خليج النجمة". وفي يناير 2014 تم إعداد "تقرير علمي حول دراسة خليج النجمة من طرف المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة."
الانشطة	تنفيذ توجيه استصلاح الشاطئ المتعلق بخليج النجمة. الشروع في التصنيف الفعلي لخليج النجمة. الحماية الصارمة لجميع مواقع خليج الكلب، على مستوي التراث البيولوجي والمناظر الطبيعية. التحكم في التنمية الحضرية في ضواحي نواذيبو في إطار تنفيذ الخطة الرئيسية للمنطقة الحرة. انسجام ومواءمة الاستيطان غير القانوني مع المجال البحري العمومي. توقع تطوير الموقع من خلال إنشاء: (1) محمية عقارية؛(2) وضع دراسة لتوجيه محلي لاستصلاح الشاطئ مرتبطة مع توجيه خليج النجمة. رقابة صارمة وصيانة ومحافظة على الأنشطة الرعوية التقليدية مع مهام متطابقة مع الموارد غير المطورة (المراعي في المياه). زيادة اليقظة في حالة المنشآت الهيدرولوجية الرعوية الجديدة. استمرار البحوث الأثرية.حماية المواقع والإحياء السياحية المحتملة لأبرز هذه المواقع.يجب أن يكون هذا النشاط مؤطرا ومركزا على أنظمة الاستقبال المنتشرة بالقرب من المنطقة الحرة ومدينة الشامي وأن يتم تسييره على مستوى حوض آرغين. .

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة –مراقبة	مركز ومنتظم

MR 2 حوض ارغين – شمال نواكشوط

تتكون هذه المنطقة أساسا من المجمع الضخم للحظيرة الوطنية لحوض آرغين. وتعبرها من الشمال إلى الجنوب طريق نواكشوط – نواذيبو.

وقد ساهم تطوير اقتطاع معدن الذهب في منجم تازيازت، الذي عهد به إلى شركة كينروس، في التطور المذهل الذي عرفته البلدة الصغيرة خلال السنوات الأخيرة. ففي هذه المدينة تمت إقامة البني التحتية لتسيير الحظيرة الوطنية.

ويؤدي تدفق المنقبين عن الذهب حاليا إلى أنواع مختلفة من التلوث: تلوث الهواء الناجم عن آليات السحق، ومن غير المستبعد أن يتم تسجيل التلوث الكيميائي.

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

وقد تم تشييد طريق بطول 55 كلم تربط أنوامغار بالطريق الرئيسي نواكشوط – نواذيبو. وقد أثار هذا الطريق الكثير من الجدل، لا سيما وأنه يعبر واحدا من أهم المواقع التراثية في الحظيرة الوطنية لحوض آرغين (كومة المحار).

وتجدر الإشارة أيضا إلى بدأ تشغيل ميناء تانيت، الذي يمكن أن يستوعب 300 زورق والذي كان محل تقسيم نظمته وزارة الصيد والاقتصاد البحري.

MR2-A	6. حوض ارغين (الحظيرة الوطنية لحوض ارغين)
الوصف	منطقة برية وبحرية ذات قيمة بيئية وسمكية عالية الشيء الذي برر تصنيف الحظيرة ضمن التراث المشترك للبشرية، في طور التثمين السياحي المتماشي مع أهداف المحافظة. ساكنة الحظيرة الوطنية لحوض آرغين هم من ايمراگن ويقطنون في عدد من المواقع أقيمت بشكل تلقائي على حافة الطريق الرابط بين نواكشوط ونواذيبو. ومن الممكن التفريق بين المنطقة الشمالية للحظيرة الوطنية لحوض آرغين الممتدة حتى تانودرت، والخالية من البنى التحتية السياحية، وجنوب الحظيرة الوطنية لحوض آرغين الممتد إلى انوامغار، الذي يشمل القرى والسكان المحليين والبني التحتية السياحية والبيئية
التطورات منذ 2005	تطورات هامة في المدينة المخططة "الشامي"، التي يناهز عدد سكانها 15000 نسمة. زيادة تدريجية في عدد نقاط الاستيطان الصغيرة على طول الطريق الرئيسي. بدأ تشغيل ميناء الصيد بتانيت وكذا البني التحتية المرتبطة به
دينامية	معقدة ودلتا واسعة متحجرة، دينامية عادة موثقة من قبل مشروع "باكوبا". وباستثناء عدد قليل من المنحدرات الصغيرة المكونة من الحجر الرملي،فهي تتشكل أساسا من مناطق ساحلية منخفضة جدا. إن شواطئ الحظيرة الوطنية لحوض آرغين"النهر الرملي" حساسة بشكل خاص للارتفاع في مستوى سطح البحر مع ارتفاع العواصف. وتتعرض بعض قرى إيمراگن الآن للتهديد وتخضع لعمليات غمر دورية، الأمر الذي يمكن أن يبرر بالفعل إعادة التوطين. كما أن ارتفاع مستوى البحر يمكن أن يضعف التراكمات الرسوبية التي تم إنشاؤها على مستوى سطح البحر في النواكشوطي. هذا التدهور في بعض الحواجز الرملية يؤدي إلى إعادة ربط المنخفضات مع البحر، وإعادة تنشيط البحيرات. هذه الدينامية يمكن أن تؤدي في العقد المقبل إلى إعادة التشكيل المحلية في الشاطئ داخل وخارج حوض آرغين .
الرهانات	الحفاظ على مجمع حوض آرغين البيئي في سياق الضغوط الاقتصادية والحوافز التجارية المتزايدة، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات السمكية من الحظيرة. مراقبة شروط الولوج، وخاصة فيما يتعلق بحظر الصيد بشباك الجر في المياه الضحلة. يجب تطوير تثمين السياحة. مواقع التعشيش للأنواع المتوطنة (سبونبيلز)، خطر الغمر لبعض القرى (إويكو الركيبه). يجب تسيير الضغوط البيئية المرتبطة بالقرب من المنطقة الحرة ومدينة الشامي إذا كانت غير متوقعة.

المنطقة المحمية	الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، التي هي أيضا موقع رامسار، وموقع من التراث المشترك للبشرية أنشئت في عام 1976، وقد تم عام 2000 تحديد الأحكام الخاصة بضبط حدودها وإجراءات استصلاحها وحفظها وتسييرها وما يتعلق بها من أحكام جزائية ومن مراقبة. وتمتلك الحظيرة الوطنية لحوض آرغين خطة للاستصلاح والتسيير للفترة 2015-2019.
الانشطة	تطبيق خطة الاستصلاح والتسيير للفترة 2015-2019 إن تطوير ورشة استشراف إقليمي، وإن جاء تنفيذه متأخرا جدا، بالنظر إلى التطورات الملحوظة، سيجعل من الممكن على الأقل توقع المزيد من التهديدات في المستقبل. تركيب جهاز لمراقبة تطور مستوى سطح البحر.

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة –مراقبة	منتظم

MR2-B	7. انوامغار-امحيجرات
الوصف	الشاطئ رملي يمكن عبوره بسيارات رباعية الدفع يستند على مجموعة من الكثبان الرملية والفضاءات بين الكثبان التي تمتاز بتضاريس خشنة. موقع جذاب، بفعل قربه من الحظيرة الوطنية لحوض آرغين دون التعرض لجميع مشاكلها. بعض نقاط تواجد السكان من ضمنها مخيمات الصيد الدائمة والمؤقتة. كثافة صيد الأخطبوط بفعل تطور هذا النوع في هذه المنطقة.
التطورات منذ 2005	عدد قليل من التطورات، ولكن هناك حركة مرور كبيرة على طول الساحل. تطور متواضع في مخيمات الصيد الصغيرة المنتشرة. إنشاء طريق يربط أنوامغار بمحور نواذيبو ونواكشوط ويعبر جزءا من الحظيرة الوطنية لحوض آرغين
دينامية	متغيرة، الساحل عرضة للانجراف الساحلي، بعض النقاط هشة في حالة حدوث عواصف. إسهامات رواسب كبيرة بفعل الرياح التي تم إطلاقها من خلال الانجراف الساحلي الإقليمي

الرهانات	عدم وجود مياه صالحة للشرب الشيء الذي يحد من آفاق التنمية. حماية الغطاء النباتي المثبت في سياق تربية المواشي عند الرحل. وقد يوجد خطر يتمثل في التنمية غير المؤطرة للأنشطة السياحية من خلال عبور السيارات رباعية الدفع للشاطئ. نقاط تفريغ الصيد خارج نطاق المراقبة، وتجارة الأسماك المتأتية من الموارد المستغلة على وجه الخصوص من خلال عمليات اقتحام بالمركبات الآلية داخل منطقة حوض ارغين. هذه التطورات سهلة بسبب الولوج إلى الطريق الساحلي على مستوى محيجرات. هذا القطاع يمكن أن يصبح بديلا عن تواجد مختلف الأنشطة (1) المرتبطة بموارد الحظيرة، والتي لا تتعارض مع الوضع الخاص وقيود الحظيرة ؛ (2) الأنشطة التي سيعيق نموها قيود حماية الحاجز الساحلي الهش إلى الجنوب. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمخيم المتنقل بمحركات والذي أصبح في المتناول جراء مجيئ السيارات رباعية الدفع للشاطئ بشكل مستمر وتجارة الأسماك، وتحويل المنتجات السمكية القادمة من الحظيرة الوطنية لحوض آرغين. ومن المتوقع أن تستضيف "محيجرات" نقطة تفريغ مستصلحة (PDA) يمكن من خلالها تطوير قطب تنموي متكامل.
الانشطة	اليقظة والمتابعة. حماية الغطاء النباتي المثبت في سياق تربية المواشي من طرف الرحل

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة –مراقبة	منتظم

2.6 المنطقة الطبيعية الوسطى

MR2-C	8. تانيت - سبخةاندرامشه
الوصف	شاطئ رملي يمكن عبوره خلال المد المنخفض ويستند على تشكيلات من الكثبان المنخفضة وغير المستقرة. تتميز المناطق النائية بسبخة اندرامشه. مشروع ميناء الصيد بتانيت. يوجد عدد قليل جدا من السكان المقيمين في بعض نقاط الاستيطان، أغلبهم صيادون.
التطورات منذ 2005	تتمثل التطورات الراهنة في هذا القطاع بشكل رئيسي في إنشاء ميناء تانيت لصيد الأسماك الذي انطلقت أشغال تشييده في عام 2014. وسيكون هذا الميناء قادرا على استيعاب نحو 360 وحدة صيد تقليدي وساحلي بما في ذلك 300 زورق. وقد كان ميناء تانيت موضوع خطة تقسيم قامت به وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وتشييد هذا الميناء يندرج في إطار إستراتيجية تطوير أقطاب الصيد المتكاملة. رخصة استغلال الرمل الأسود على الشاطئ. التنقيب عن النفط
دينامية	متغيرة، الساحل عرضة للانجراف الساحلي، بعض النقاط هشة وضعيفة في حال حدوث عواصف. المساهمات الرسوبية الريحية منخفضة جدا إلى ذروة السبخة الكبيرة.

الرهانات	عدم وجود المياه الصالحة للشرب الذي يحد من آفاق التنمية، والبحث عن بدائل لتثمين سبخة اندرامشه. حماية الغطاء النباتي المثبت في سياق تربية المواشي لدي الرحل. هشاشة الأراضي أمام المخاطر المرتبطة بقرب البحر والطبوغرافيا (إلى 4-م) المرتبطة بالتجاوز القديم النواكشوطي حال الطفرة)
الانشطة	استباق (التخطيط ـــ توجيهات استصلاح الشاطئ) التطورات في محيط تانيت ومراكز الاستيطان الأخرى

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة – مراقبة	منتظم

تجهيزات ميناء تانيت(2016)

MR2-D	9. اجريده
الوصف	شواطئ رملية يمكن عبورها خلال المد المنخفض، مدعومة بتشكيلات الكثبان غير المستقرة، بامتداد (100 إلى 800م) وارتفاع متغير جدا، وإن كان منخفضا في أغلب الأحيان. في الجزء الجنوبي من القطاع في اتصال مع نواكشوط، مساحة بحرية ذات قابلية جيدة للاستصلاح.
التطورات منذ 2005	التطورات الراهنة في هذا المجال حديثة العهد ولها مع ذلك أهمية قصوى. وقد حفز بناء المطار الجديد (نواكشوط – أم التونسي) والمرافق المرتبطة به عمليات التملك العقاري بشكل متسارع للغاية. وسوف نركز هنا على المنطقة الساحلية الواقعة بين محور نواذيبو / المطار والشاطئ. عرض هذا الشريط متغير بين 1,8 و2,9 كلم. ويبدو أن هذه المساحات تم توزيعها بالفعل على نطاق واسع، بما فيها مناطق تصل إلى الشاطئ. وتقع بعض أولى التجهيزات الملاحظة في المجال البحري العمومي. وهناك شبكة متنامية من المسارات العمودية المسايرة لطريق نواذيبو تمر من الطريق في اتجاه الشاطئ. يضاف إلى ذلك مختلف المسارات الساحلية الموازية للشاطئ.

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

دينامية	متغيرة، الشاطئ يخضع بشدة للانجراف الساحلي، بعض النقاط ضعيفة وهشة في حالة العواصف
الرهانات	تطوير المرافق الساحلية الترفيهية والصناعية والزراعية (تربية المواشي، الخ). الاحترام الضروري لمبدأ الحيطة لتجنب إطلاق عملية التعرية السريعة. احترام تشكيلات الحاجز الرملي. يجب تجنب خصخصة الشاطئ في جميع أنحاء هذا القطاع
الانشطة	بما أن التطورات السكنية المذكورة في عام 2005 لم تكن متوقعة، فمن المهم أن يحظى المجال البحري العمومي بالاحترام على الأقل. ويجب دمج هذا الفضاء في توجيهات استصلاح الشاطئ الخاص بنواكشوط، حتى نتجنب أن يؤدي تكاثر المنشآت على الساحل في نهاية المطاف إلى نفس الصعوبات التي تواجهها العاصمة. ومن شأن الحماية العقارية للمناطق التي لم توزع بعد (مناطق الاستصلاح المؤجلة) أن يكون تدبيرا حكيما، يسمح بالقيام بتوزيع المناطق في وقت لاحق بمجرد تحديد الاتجاهات المكانية الرئيسية لتطوير هذه المساحة

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة –مراقبة	منتظم

المنشآت الرائدة على الحاجز الرملي شمال نواكشوط

M3 انواكشوط

لقد كان تشييد ميناء نواكشوط برصيف ميناء عمودي في مواجهة تدفق الانحراف سببا في مشاكل التعرية الخطيرة التي شهدها جنوب الميناء.

MR 3-A	10. شمال نواكشوط
الوصف	جزء ساحلي من الحيز الحضري لنواكشوط. مركز صيد مهم جدا في الجزء الشمالي، المرفأ. وعلى الرغم من الارتفاع القوي الذي لوحظ شمال سد ميناء نواكشوط، إلا أن الساحل عموما منخفض، بل منخفض جدا محليا. احتلال المجال البحري العمومي شمال ميناء الصيادين، جدران تحد "الاقتطاعات" على الشاطئ.
التطورات منذ 2005	إن التطورات الحالية في هذا القطاع حديثة العهد، وهي تتعلق أساسا بكثافة السكن عند المخرج الشمالي من نواكشوط. وثمة تطورات أخرى مهمة تتعلق بتوسع وتجهيز سوق السمك في نواكشوط. بعض المناطق السكنية واصلت التوسع في المنخفضات الرطبة في أحياء السبخة والرياض. بفعل تعزيز الترسانة التنظيمية والرقابة توقفت عمليات سحب الرمال من الحاجز الرملي
دينامية	لوحظ في شمال القطاع (المنطقة المسماة "كبانو) انخفاض حاد في الشاطئ على الرغم من وجود الميناء ورصيفه إلى الجنوب، وجود جسر رملي في أعلى الشاطئ، تعرية المواد الصلبة قبالة الكثبان الرملية. الحاجز الساحلي الواقع بين ميناء الصيادين والمرفأ ضيق مع ممرات محلية تسهل التدخلات البحرية في حالة حدوث ارتفاع
الرهانات	تشييد بنايات لفنادق على وجه الخصوص على الكثبان الرملية. ارتياد قوي يؤدي إلى انهيار محلي في الحاجز الرملي. استصلاح الساحل الحضري لحماية الحاجز الرملي. حظر إزالة الرمال. مشروع منطقة شبه حضرية على طول 5 كلم من الساحل يمكن أن تؤثر على الحاجز الرملي والنباتات الطبيعية النادرة. الفيضانات الناجمة عن ارتفاع المياه في الأحياء الواقعة في المنخفضات عائد لأسباب مختلفة (زيادة كميات المياه بفعل توفير مياه أفطوط الساحلي، وخسائر الشبكة، والمياه المستعملة، وارتفاع الانحراف المالح). ما تزال بنية مياه نواكشوط غير معروفة جيدا.
الانشطة	استصلاح الولوج إلى الساحل الحضري وحماية الحاجز الرملي. خطة خدمة الوصول للمناطق الحساسة. حظر إزالة الرمال. حظر البناء على نظام الكثبان الرملية والحفاظ على المجال البحري العمومي. حماية الغطاء النباتي المثبت. تعميق المعرفة حول عمل خزان المياه في نواكشوط. تعميق المعرفة حول طاقة الرياح للحاجز الرملي لشاطئ نواكشوط. سد فجوات الحاجز الرملي كإجراء انتقالي.
المخاطر الشاطئية	مرتفعة	متابعة – مراقبة	مركز ومنتظم

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

توجد حاليا في سوق السمك بنواكشوط / ميناء الصيد بنواكشوط حوالي 1646 وحدة صيد ساحلية

تطور ميناء نواكشوط والبني التحتية المرتبطة به بين عام 2011 (في الأعلى) وعام 2015 (في الأسفل). وتتعلق أبرز التطورات بما يلي: '1' بناء رصيف جديد (2013)، '2' تمديد السد / سد الحماية 5 كم إلى الغرب و '3' بناء حفرة / جنوب ميناء للتخفيف من التعرية.

لقد تم ذكر إشكالية الفيضانات في بعض أحياء نواكشوط بشكل خاص في مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني عام 2005. ومن المتوقع أن تتفاقم تلك الأحداث كنتيجة لإمدادات مياه أفطوط الساحلي، التي تم تنفيذها. وبدون أن تكون لدينا بيانات دقيقة وموثوق بها فإن احتمال ارتفاع الانحراف المالح قد يسهم أيضا في تفاقم هذه الظاهرة. وقد قدمت بعثة هولندية العديد من الحلول والسيناريوهات الممكنة، ولكنها لم تقترح التحكيم وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات. ويتعين أن تأخذ إستراتيجية التنمية والاستصلاح الحضري التي يجري تنفيذها حاليا في نواكشوط هذا العنصر في الاعتبار وأن توليه أولوية كبيرة.

ويمكن أن تجمع الحلول بين عمليات مختلفة: ضخ المياه المالحة، وتصريف بعض الأحياء، والضخ المزدوج للمياه المالحة والمياه المستعملة، ثم معالجتها وتسريبها إلى نظم الكثبان الساحلية بعيدا عن المدينة، وإنشاء بحيرة مياه عذبة تحت الحاجز الرملي، وما إلى ذلك ... وسيتطلب البحث عن حل مناسب مزيدا من الدراسات، نظرا لأن التكاليف الإرشادية تظل في جميع الحالات مرتفعة جدا. وقد يؤدي الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر في غضون بضعة عقود إلى جعل الوضع في بعض الأحياء صعبا، مما يبرر أعمال إعادة التوطين، التي يجب القيام ببعضها فورا.

فيما يتعلق بالتعرية جنوب ميناء نواكشوط توجد أيضا حلول مختلفة: تجاوز الرواسب من المنبع إلى المصب من خلال النقل البري والضخ والتجريف وما إلى ذلك، تقدر الكميات المراد نقلها بحوالي مليون متر مكعب سنويا. ويجب أيضا إجراء البحث عن حل قابل للتطبيق لصالح إعادة تشكيل مرافق الميناء في المستقبل، مما قد يسمح بإدماج حل مستدام.

MR 3-B	11. جنوب نواكشوط – الكيلومتر 28
الوصف	الجزء الساحلي من الحيز الحضري في نواكشوط يخضع بشكل كبير للتآكل والتعرية. بعض الترتيبات الوقائية. الحاجز الساحلي رقيق جدا، يختفي في عدة نقاط. منخفض رطب وواسع على مسافة قصيرة من الشاطئ (أفطوط الساحلي) ويمكن ربطه مع البحر في حالة التسرب البحري من خلال النقاط الأقل ارتفاعا.
التطورات منذ 2005	إن التطورات الحالية في هذا القطاع حديثة العهد، وتتعلق أساسا بكثافة الاستيطان عند المخرج الجنوبي لنواكشوط. عمليات سد وتدعيم فجوات الحاجز الرملي، وتعزيز الحاجز الرملي، وتجريف ومعالجة وتصريف مياه الأمطار في السباخ المنخفضة. توسعة أعمال الإرساء في ميناء نواكشوط المستقل بين عامي 2009 و 2014. بناء كاسر أمواج/ سد (طبقة صخور مانعة للانجراف على شكل T) في عام 2011 للتخفيف من ظاهرة التعرية الناجمة عن البنية التحتية للميناء إلى الجنوب منه. وفي إطار إستراتيجية أقطاب التنمية المندمجة لقطاع الصيد، يلاحظ وجود تطوير لمرافق الكيلومتر28، بما في ذلك بناء حوالي ستة مصانع لتحويل الأسماك على الشاطئ جنوب القطاع بين عامي 2011 و 2015. إن استيطان الكيلومتر 28 الذي كان سنة 2005 يمتد على بضع مئات من الأمتار وصل في الوقت الراهن إلي أكثر من 3 كلم. وفي 2017 انطلقت أشغال بناء ميناء صيد في منطقة حرة قادرة على استقبال كميات من الصيد تقدر ب400 000 طن.
دينامية	تآكل قوي، منطقة محرومة من التدفقات الرسوبية من رصيف الميناء. وقد لوحظت عمليات اقتحام بحرية هامة. انحتات ونزع حواجز الحماية.
الرهانات	مخاطر كبيرة جدا من التسرب البحري مع غمر المناطق الهشة في السبخة وربما فيضانات في المنخفض القريب من أفطوط الساحلي. تدهور المنشآت جنوب الميناء. مخاطر ارتفاع منسوب المياه الجوفية الذي قد يصبح ظاهرا بشكل دائم. تدهور دور سد الحماية ضد غزوات البحر، بسبب تغير الحاجز الساحلي، والتواجد غير المتكافئ للصناعات المعرضة للخطر، وعدم تنظيم الشواطئ الحضرية والأنشطة الترفيهية. تقلص نشاط المنشآت المينائية بسبب تراكم الرمال.

الانشطة	توطيد وتحسين مرافق مكافحة التآكل القائمة. نقل سكان القطاعات الأكثر تعرضا للتهديد. إنشاء نظام للإنذار المبكر وخطة للوقاية من مخاطر الفيضانات. الحماية الكاملة لتشكيلات الحاجز الرملي للغطاء النباتي المثبت. حظر كل بناء. يتوجب التفكير في الحلول الجانبية على مستوى ميناء نواكشوط المستقل، من خلال دراسات تكميلية. تنفيذ توجيه استصلاح الساحل الخاص بشاطئ نواكشوط المتضمن خطة للوقاية من المخاطر الطبيعية. تنفيذ توجيه استصلاح الساحل الخاص بأقطاب التنمية المندمجة. رقابة الحظر الكامل لأخذ أي مواد من مجمل الحاجز الساحلي. العمل علي سد وتدعيم الفجوات والثقوب بالوسائل الميكانيكية للحاجز على الأقل على مستوي IGN +4. الدفاعات (كإجراءات انتقالية) جنوب ميناء نواكشوط المستقل. تثبيت الحاجز في وظيفته الأساسية في الدفاع عن الشاطئ من خلال أنشطة نباتية محددة (مواد نباتية غير صالحة للاستعمال لأغراض أخرى). الحماية الكاملة للحاجز وخطة المرور (حظرا لارتياد والمرور خارج الممرات المجهزة). إعداد خطة الوصول إلى "المناطق الحساسة" للشواطئ، وتجهيز الأنشطة المرتبطة، وتسيير النفايات، وما إلى ذلك. دراسة وتقييم البدائل عن طريق التمرير بهدف الحد من زحف الرمال نحو منبع ميناء نواكشوط المستقل وتراجع الشاطئ على مستوى المصب. نقل المشاريع الصناعية في منطقة ميناء نواكشوط المستقل على طول منطقة مركز ميناء حي الرياض. تصنيف المناطق الأقل انخفاضا والأكثر عرضة لمخاطر الفيضانات المختلفة (الاقتحامات البحرية، والأمطار الاستثنائية، وارتفاع منسوب المياه الجوفية) في المناطق غير الصالحة للبناء. القيام بالتحقيقات الرامية إلى تحسين فهم طريقة عمل بحيرة نواكشوط وضع دفاعات أو محميات طبيعية لمنطقة الفيضانات عالية الخطورة الواقعة جنوب ميناء نواكشوط المستقل ـــ حي الرياض.

المخاطر الشاطئية	مرتفعة	متابعة ـمراقبة	مركز ومنتظم

MR 4 6.2.1 جنوب موريتانيا ودلتا نهر السنغال

المنخفض طويل من جنوب إلى شمال افطوط الساحلي، موازي للشاطئ وعلى بعد مسافة قصيرة منه، والذي يمتد على طول الساحل الموريتاني من دلتا السنغال إلى نواكشوط. يزيد «أنبوب التصريف» الطويل كثيرا من خطر الغمر الموسع في حالة التسربات البحرية الكبرى.

وتتميز المنطقة بأسرها ببعض التطورات المتواضعة في الأنشطة السياحية، مع إنشاء بعض مرافق الاستقبال. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أيضا وجود أنشطة منجمية لاستخراج الرمال. وفي الجزء الجنوبي، أسفر استغلال الغاز عن مشروع مشترك طموح مع السنغال.

MR4-A	12. الكيلومتر 28 – جنوب تيكنت
الوصف	ساحل رملي مدعوم بحاجز ضيق (في بعض الأحيان أقل من 100 متر) تحده من الشرق منخفضات متتالية (افطوط الساحلي) تتعرض للغمر أحيانا. تواجد بشري قليل يتركز في النقاط التي تخدمها هوائيات متصلة بمحور الطريق المسفلت (أقطاب الصيد وأقطاب التنمية المندمجة). نمو سريع لقطب لگويشيش يعززه فك العزلة الطرقية الأخير
التطورات منذ 2005	تطوير أقطاب الصيد في كلم 65 جنوب نواكشوط والكيلومتر 93 (لگويشيش). تطوير المسارات الساحلية التي تربط أقطاب التنمية بطريق نواكشوط ـــ روصو
دينامية	عدم الاستقرار الطبيعي القوي، وهشاشة تشكيلات الكثبان. وسيؤدي استيطان السكان لهذه الأقطاب الساحلية التي يسهل الوصول إليها أيضا إلى زيادة الضغط على الغطاء النباتي الدائم للمناطق الحساسة بسبب النشاط الرعوي المستقر والتي لا تخضع لقيود توافر المياه، والتي من المهم السيطرة على آثارها
الرهانات	الحفاظ على الغطاء النباتي المثبت للكثبان في ظل استقرار السكان في بعض القرى، مع نشاط رعوي مستقر صغير أقل عرضة لصعوبات توفر الماء. المخاطر تزال موجودة محليا من الاقتحامات البحرية في المنخفضات البحرية لافطوط الساحلي
الانشطة	تنفيذ توجيه استصلاح الشاطئ قصد تأطير تطوير الأقطاب المتنامية. توطيد المعدات والتجهيزات حول بعض القرى، الحماية الكاملة للغطاء النباتي للكثبان الرملية المحاذية للشاطئ. الحد من البناء والانتشار الفوضوي في المساحات بين القرى. رقابة أخذ عينات من المواد. احترام جميع المنشآت القريبة من الشاطئ للمجال البحري العمومي.

المخاطر الشاطئية	جد مرتفعة	متابعة	مركز و منتظم

3.6 المنطقة الطبيعية الجنوبية

MR 4-B	13. جنوب تيكنت-شت طبول
الوصف	ساحل مستقيم مُنحن قليلا. تشكيلات رملية أكثر اتساعا (1 إلى 2 كلم) بين الشاطئ ومنخفض أفطوط الساحلي. القطاع بعيد من المحور الطرقي المسفلت الذي يرتبط مع نواكشوط، وبالتالي فهو معزول نسبيا خارج المرور على الشاطئ. وتحد هذه المستنقعات من ضفافها الغربية أشجار السنط واقعة عند سفح الكثيب الساحلي، والتي تعتبر قدراتها على التجديد مهمة في سياق غير ساحلي حيث ما يزال الضغط الرعوي معتدلا.
التطورات منذ 2005	تطوير قطب صيد في الكيلومتر 144 جنوب نواكشوط. تطوير المسارات الساحلية التي تربط قطب التنمية بالطريق نواكشوط ـــ روصو. التنقيب عن النفط والغاز في البحر وعلى اليابسة.
دينامية	قطاع أكثر استقرارا من سابقيه، ولكنه مع ذلك خاضع للانجراف الساحلي ونقل الرياح النشط
الرهانات	التنقيب عن النفط والغاز. تطوير سياحة الاكتشاف المرتبطة بالقرب من محمية المحيط الحيوي لنهر السنغال. وستظل كثافة الاستيطان البشري معتدلة باستثناء التعديلات العميقة والجاذبية الجديدة المرتبطة بميناء الدلتا المستقبلي متعدد الوظائف ومنشآت التنقيب عن الغاز
المناطق المحمية	شت الطبول موقع رامسار (منذ عام 2000)، منفذ سابق لذراع من نهر السنغال. هذه المنطقة البحرية الصغيرة المحمية ذات أهمية في مجال علم الطيور، فضلا عن مستنقعات تومبو1وتومبو2 (في الشمال والجنوب)، الموجودة بمعزل عن الكثيب الرملي الساحلي، والتي تؤوي مجموعة متكاثرة من الفلامينكو صغار البشروس.
الانشطة	التقييم البيئي الاستراتيجي لميناء اندجاگو متعدد الوظائف تنفيذ خطة استصلاح وتسيير دياولينغ. المصادقة على نظام قانوني لمحمية الطبول
المخاطر الشاطئية	جد مرتفعة | متابعة مركز و | منتظم

MR4-C	14. شت طبول -القاهرة
الوصف	يشكل هذا القطاع جزءا لا يتجزأ من محمية المجال الحيوي العابر للحدود لدلتا السنغال التي تم تصنيفها من قبل اليونسكو في 27 يونيو 2005. وتشكل الحظيرة الوطنية لدياولينغ النواة الرئيسية للمحافظة. وقد سمحت إعادة الري الموسمية، انطلاقا من مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال ومن أحواض الحظيرة الوطنية لدياولينغ بعملية إحياء بيئي مذهلة لهذا المجمع منذ عام 1996. ويتعلق الأمر بسهل فيضي واسع تكتنفه أحواض طينية، يتم كسر رتابتها من قبل بعض المصاطب، السدود والكثبان الرملية. وهناك نظام من السدود والبوابات ينظم مساحة الأحواض على جانبي النهر. ارتفاع عموما منخفض جدا، يصل إلى حوالي عشرين مترا. بعض المناطق تحت مستوى سطح البحر (حتى 0,5 متر). مركز توقف هام للطيور المهاجرة.
التطورات منذ 2005	التعديلات قليلة ولكن التنقيب عن النفط والغاز على اليابسة وفي البحر. انطلاق تشييد ميناء استراتيجي متعدد الوظائف، والذي ينبغي أن يشمل العديد من المرافق: "ميناء عسكري يمتلك رصيف رسو على كلا الجانبين وقاعدة بحرية. ميناء صيد يتكون من 7 أرصفة تفريغ. ورشة بناء السفن بسعة 70 سفينة سنويا. رصيف تجاري قادر على استقبال بواخر بطول 180 مترا. نقطة تفريغ للصيد التقليدي.
دينامية	كثيب رملي واسع محاذي للشاطئ ذو واجهة على المحيط، ولكن بالتأكيد غير مستقر ويخضع للنقل بفعل الرياح. وتعتمد اعتمادا وثيقا على إجراءات تسيير مساهمات المياه العذبة. يبدو أن المنطقة الخاضعة لتأثير المد والجزر (بما في ذلك الانحراف المالح) قد توسعت بعد افتتاح الفجوة في "لانغ دي باربار" في السنغال المجاور، الشيء الذي أفسد نظام الأنشطة المختلفة، بما في ذلك صيد الأسماك، المتعلقة بالبيئات المالحة.
الرهانات	تسيير آثار الميناء المستقبلي الاستراتيجي المتعدد الوظائف موجودة في هذا القطاع. الحفاظ على مجموعة من المناطق الرطبة الفريدة، ذات أهمية دولية للطيور المهاجرة. رفع قيمة السياحة بشكل يتماشى مع صعوبات الحفاظ على الموقع بحيث يستفاد من قرب سانت لويس والسياق المناسب لمحمية المجال الحيوي العابر للحدود لدلتا السنغال. صعوبة توفير المياه الصالحة للشرب.
المناطق المحمية	الحظيرة الوطنية لداولينغ (منذ عام 1991) موقع رامسار داولينغ (منذ عام 1994) محمية المجال الحيوي العابر لحدود دلتا السنغال (موريتانيا) - منذ عام 2005
الانشطة	التقييم البيئي الاستراتيجي للميناء متعدد الوظائف. تطبيق خطط استصلاح وتسيير محمية المجال الحيوي العابر لحدود دلتا السنغال والحظيرة الوطنية دياولينغ. مخطط (بولمار) وإجراءات مكافحة تسرب النفط. توسيع المجال القانوني للحظيرة الوطنية لدياولينغ حتى يشمل بعض المناطق الطرفية لتغطية المجالات الأساسية لمحمية المجال الحيوي العابر لحدود دلتا السنغال.

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة	منتظم

6. تقسيم وتصنيف الشاطئ الموريتاني

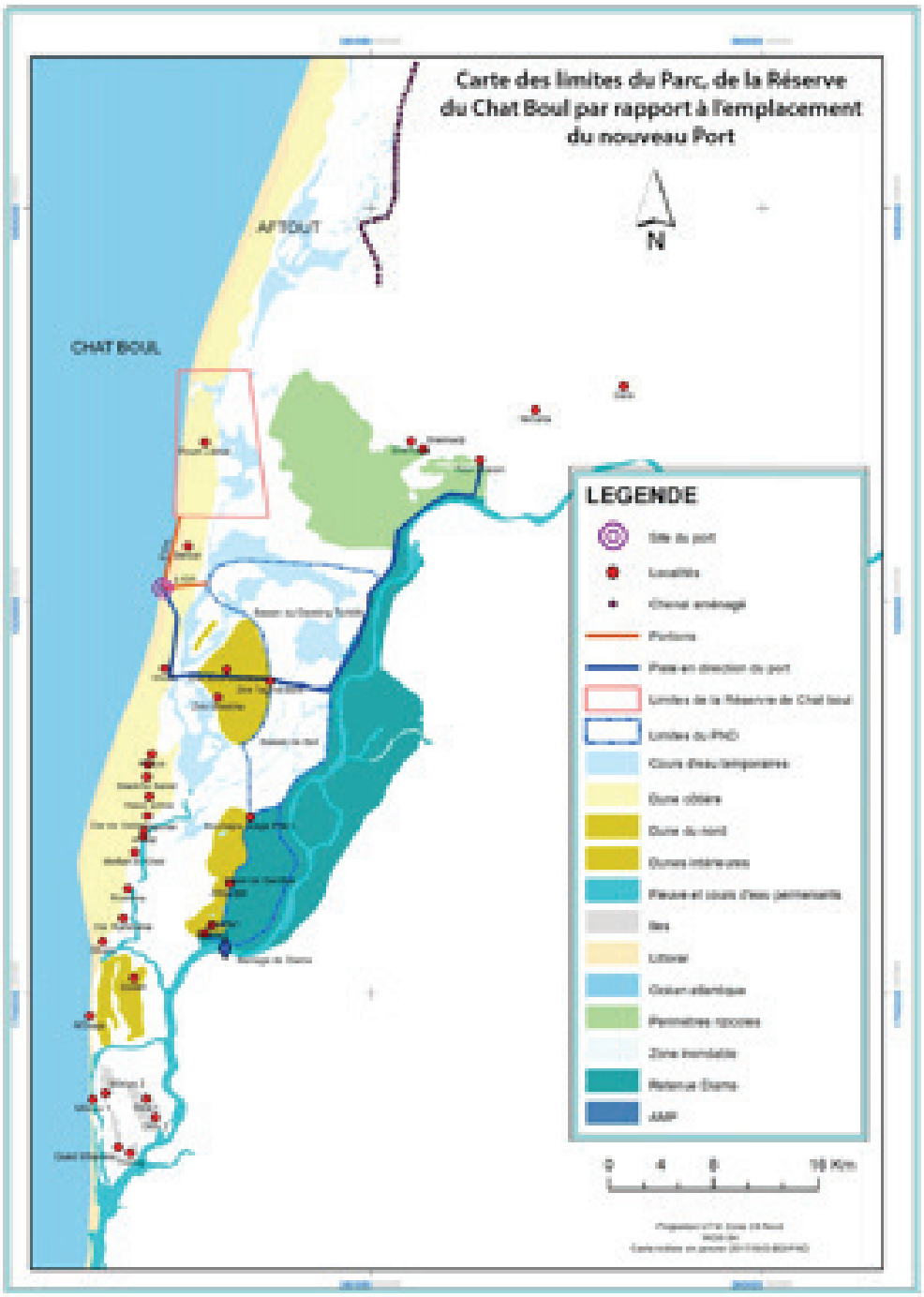

MR4-D	15. انجاكو
الوصف	قطاع معزول على امتداد ساحل ضيق جدا. بعض القرى (مبويو، اندجاگو) التي يسكنها أساسا الصيادون. مساحات طبيعة من الأيكة الساحلية بجزر مبويو ذات أهمية إقليمية، وخاصة لتكاثر مجموعات البغال المهاجرة
التطورات منذ 2005	بعض التعديلات القليلة، وإن كانت ثمت عمليات استكشاف للنفط والغاز على اليابسة وفي البحر.
دينامية	حاجز ساحلي ضيق جدا (حوالي 200 م) تحده من الخلف مناطق معرضة للفيضانات. منطقة بعيدة جدا من الاستقرار، حتى وان كان حجم الكثبان الرملية المحاذية للشاطئ في بعض الأحيان كبيرا. وتتعرض بعض أحياء نذياجگو الآن لظواهر الفيضانات والتعرية.
الرهانات	الحفاظ على نباتات الأيكة الساحلية في جزر مبويو. توفير المياه الصالحة للشرب للسكان المقيمين في المنطقة. بعض السكان يقيمون في مواقع محفوفة بالمخاطر في حالة حدوث طفرة. الوقاية من الآثار المرتبطة بتركيب منشآت الغاز (المنشآت العائمة للغاز الطبيعي المسال) في البحر على الحدود السنغالية ـــ الموريتانية، والتي ينبغي أن تشمل تركيب كاسر أمواج بمسافة 1000 متر إلي 8 كلم من الساحل.
الانشطة	التقييم البيئي الاستراتيجي لمنشآت الغاز العائمة. الحد من توسع الاستيطان البشري تدابير للحفاظ على أشجار المانغروف.

المخاطر الشاطئية	معتدلة	متابعة	منتظم

7. إجراءات تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

1.7 الوصاية وإدارة المشاريع

على المستويين الاستراتيجي والسياسي:

المجلس الوطني للشاطئ (CNL)، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات هدفها تسيير الشاطئ ويشمل اختصاصه:

- ضمان تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني ؛

- تقديم توجيهات وتعليمات إستراتيجية بشأن السياسة العمومية في مجال تسيير الشاطئ ؛

- السعي إلى تحقيق التآزر بين القطاعات وتسهيل حل النزاعات بين القطاعات ؛

- المصادقة على آليات استصلاح الشاطئ (توجيهات استصلاح الشاطئ، والمخططات الإقليمية للتنمية الساحلية،والمخططات العمرانية، الخ) ؛

- متابعة تنفيذ التزامات مختلف الجهات الفاعلة.

يرأس الوزير الأول المجلس الوطني للشاطئ الذي يتكون من وزراء القطاعات والهيئات المعنية: الصيد والبحرية التجارية والبترول والمعادن والبيئة والاستصلاح الترابي والإسكان والمياه والصرف الصحي والتجهيز والنقل والداخلية واللامركزية، والسياحة والمنطقة الحرة في نواذيبو.

يحصل المجلس الوطني للشاطئ على الدعم لدى لجنة فنية (انظر التفاصيل أدناه).

وعلى الصعيد التنفيذي:

يدخل تنفيذ ومتابعة مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني في اختصاص الهيئات التالية:

• الوزارة المكلفة بتسيير الشاطئ (التنسيق والمتابعة)

• القطاعات المتدخلة في الفضاء الساحلي (انظر أدناه).

• اللجنة الفنية التابعة للمجلس الوطني للشاطئ والمكونة من ممثلين، يقومون مقام «المراجع الساحلية»، في القطاعات والهيئات والمنظمات العلمية والأكاديمية المعنية، وممثلي المجتمع المدني والسلطات المحلية والجهوية والقطاع الخاص وباقي الجهات المعنية. وستسهر هذه اللجنة الفنية على تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وستقوم بإبلاغ وإبداء الرأي في جميع القضايا المقدمة إلى هذا المجلس.

وسوف توفر المراجع الساحلية، كل في مجال اختصاصه، معلومات عن التقدم المحرز في المشاريع القائمة، والمبادرات الجديدة، وستلعب دور حلقة الوصل التي تسمح بضمان تبليغ الإدارات المختلفة على نطاق واسع عن أنشطة وقرارات المجلس الوطني للشاطئ.

- المرصد الوطني للشاطئ (ONL) الخاضع لوصاية الوزارة المكلفة بتسيير الشاطئ، وتتمثل مهمته الأساسية في: (1) إنتاج وجمع ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالشاطئ والوسط البحري (2) نشر المعلومات وتبادلها بين الأطراف المعنية؛ (3) تقديم عناصر الدعم لاتخاذ القرارات.

من أجل ضمان تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ، يجب أن يكون المجلس الوطني للشاطئ، هيئة صنع القرار، قادرا على الاعتماد على مختلف قنوات الاتصال:

- المؤسسية، أي الوزارة المكلفة بالشاطئ والمراجع القطاعية لمختلف الوزارات المعنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، الخ.
- الاستشارية (اللجنة الفنية للمجلس الوطني للشاطئ)؛
- التنفيذية (الوزارات القطاعية والمرصد الوطني للشاطئ).

2.7 وثيقة مركزية: توجيهات استصلاح الشاطئ

مقاربة تشاورية عن قرب لاستصلاح الشاطئ

لقد مكن التشخيص من تسليط الضوء على تنوع الفاعلين العموميين في منطقة الشاطئ الذين تم التخطيط لأنشطتهم في إطار إستراتيجية مختلفة، لا تأخذ بعين الاعتبار على وجه التحديد المشكلة الساحلية. يعتبر المجال البحري العمومي (DPM) والشريط الممتد على طول 500 متر خلف الحاجز الرملي الساحلي هما المساحات الوحيدة المحددة قانونيا والتي تغطي كامل الساحل.

إن الحفاظ على المجال العمومي يجب أن يشكل حتما مصدر قلق دائم للسلطات المكلفة بتطوير واستصلاح الشاطئ.

وعلاوة على ذلك، فان إعادة تحديد المنطقة الساحلية جغرافيا وتنظيميا في شكل توسيع للمجال البحري العمومي لا يمكن النظر فيه إلا ضمن إطار تخطيط مفصل للقطاع، يتوخى في كل حالة تعيين «مساحات قريبة من الشاطئ «أو» بالقرب من البحر «، يتم تقييمها وتحديدها وفقا للإكراهات المادية والطبيعية المحلية للمواقع؛ ولديناميات الاستيطان التي تتطور في تلك المنطقة، وأشكالا

لتثمين والاستخدامات، والولوج إلى المعدات.

وهكذا، فمن خلال منح الإقليم دور الوسيط في التنسيق بين القطاعات، يكون بالمقدور في كل حالة ربط المنطق والصلاحيات بناء على مشروع استصلاح ملموس ومحدد مكانيا

- وستسمح توجيهات استصلاح الشاطئ على الخصوص بتطوير يتماشى في المستقبل مع:

(1) نقل صلاحيات الاستصلاح من الدولة إلى السلطات المحلية؛

(2) تسيير تعاقدي للمساحات، قابل للتطبيق متى تم بوضوح تحديد المسؤولين والمستخدمين، وهو أمر لا يمكن إلا على المستوى المحلي. تنفيذ الأدوات التكميلية التي تتيح التعاقد مع الفاعلين بشأن التسيير (المواثيق، عقد إيجار خليج النجمة، مناطق الاستصلاح المنسقة -ZAC، مناطق التنمية المؤجلة - ZAD–المحميات العقارية)؛

(3) احترام التحديات الراهنة، والسماح في الوقت ذاته بإدخال مفهوم الشاطئ تدريجيا في مختلف القوانين والسياسات القطاعية، مع احترام المسار الطبيعي لتنقيح النصوص وتحديثها؛

(4) الاعتراف بالمشاريع المحلية للتنمية الساحلية والتحسيس بها واعتمادها على نحو ملائم من جانب مختلف القطاعات المعنية، التي تشارك مباشرة في تصميم أدوات التخطيط التفصيلية هذه.

(5) التطابق المطلوب بين الاستصلاح ومهام الوحدات المكانية المختلفة، كما هو محدد من طرف مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني.

هذه التوجيهات تستجيب لهاجس يتمثل في استباق وتخطيط استيطان وتثمين وحماية المواقع الساحلية من اجل ضمان مراعاة فعلية لأبرز رهانات استصلاح الشاطئ. وهي تشكل اذن عنصرا مركزيا في بناء اقاليم ساحلية مرنة.

توجيهات استصلاح الشاطئ: عناصر تكميلية

إن توجيهات استصلاح الشاطئ شأنها شأن خطط الاستصلاح الإقليمي المتعلقة بالمناطق الساحلية، أو أي أداة تستهدف التخطيط المكاني للتنمية الساحلية يجب أن تسمح بما يلي:

- في كل حالة، باقتراح تعريف عملي للشاطئ يتماشى مع الإشكاليات المحلية والخاصة لاستصلاح وتنمية المساحات الواقعة على مقربة من البحر. وفي الواقع، فإن الحيز المكاني لهذه الأخيرة

7. إجراءات تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

لا يحتاج إلى تحديد ما دامت الترتيبات المنظمة أو المعدلة لوضعه الطبيعي لم تبرمج أو لم يتم انجازها. ومع ذلك، ففي بعض الحالات حيث يتم التعرف على الأوساط الطبيعية الساحلية ذات الحساسية الخاصة (السواحل المتنقلة)، ولغرض الوقاية من الكوارث الطبيعية الكبرى، فإن مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني يقترح لبعض وحدات تقسيم المناطق أحكاما عامة وإجراءات تحفظية، قد تحدد وتعدل بتوجيهات استصلاح الشاطئ، في حالة تكاثف الاستيطان البشري الذي يحفز وضع تخطيط قطاعي مفصل؛

- تحديد التوجهات الأساسية للدولة في مجال الاستصلاح وتحقيق التوازن بين آفاق التنمية وحماية وأحياء الأراضي الساحلية، في إطار المهن التي حددها مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني. ويجب في الواقع توضيح وتقديم «الأهداف الرئيسية لإقامة البني التحتية الأساسية وتجهيزات النقل وإمدادات المياه وحماية الشاطئ والحفاظ على المناطق الطبيعية للمواقع والمناظر الطبيعية والموارد». وينبغي أيضا أن تتبني توجيهات استصلاح الشاطئ إنشاء الدولة لمحميات عقارية على الشاطئ في أكثر المواقع حساسية أو في الأماكن التي ستكون مفيدة في وقت لاحق لتطوير الأنشطة التي تعتبر إستراتيجية؛

- تحديد كيفية تطبيق أحكام مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني التي تتماشى مع الخصائص الجغرافية المحلية، وعلى وجه الخصوص محيط الخط الساحلي في المنطقة المعنية؛

- تحديد مسؤوليات التسيير الخاصة بهذه المساحات لمختلف الفاعلين العموميين وشبه العموميين والخصوصيين وكذا التفاعل بين مختلف الجهات المعنية.

1.2.7 في أي حالة؟

إن وضع توجيه لاستصلاح الشاطئ يتوجب قبل:

- أي مشروع جديد (وتحديدا أقطاب التنمية المندمجة الجديدة) أو ديناميكية قائمة، قابلة لأن تعدل بشكل جوهري في منطقة معينة أساليب الاستيطان و / أو إحياء الشاطئ؛

- الوقاية من الأخطار الطبيعية الكبرى (ولا سيما الاقتحام البحري)؛

- الوقاية من المخاطر البشرية؛

- تسيير التفاعلات بين الأنشطة البحرية والبرية؛

- تنظيم وترسيم المناطق البحرية و / أو الساحلية المخصصة للاستخدامات المتنافسة.

2.2.7 وفق أي إجراء؟

إن إجراء إعداد توجيهات استصلاح الشاطئ يجب أن تحدد عن طريق النصوص التنظيمية. ومع ذلك، يمكن أن نعتبر أن توجيهات استصلاح الشاطئ وضعت تحت مسؤولية الدولة، وبناء على مبادرتها، ويمكن تطويرها على مرحلتين:

- مرحلة الدراسات الأولية المحلية التي تؤدي إلى تعيين لجنة فنية مشتركة بين القطاعات التي ستصدر تقريرا تشخيصيا يحدد رهانات وتحديات الاستصلاح والتنمية على مستوى القطاع الساحلي المعني ويتضمن توجيهات، ويبت في ضرورة التوجيه المرتقب ومحيطه الذي سيشكل محليا محيط الخط الساحلي. وتجري هذه المرحلة الأولى بإشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين والمستخدمين المحليين في الشاطئ؛

- مرحلة الإعداد الفعلي بالتعاون مع السلطات المحلية وسلطات الولاية والمقاطعات والبلديات بالتشاور مع الفاعلين والمستخدمين المحليين والروابط المنظمة والتمثيلية. ويؤدي هذا العمل إلى مشروع مؤقت يتعين تعميمه لتلقي ملاحظات مختلف الجهات المعنية، قبل المصادقة عليه بعد إجراء ما يتسنى من تعديلات وفقا للإجراءات التي تقررها النصوص التنظيمية.

3.2.7 طبيعة التوجيهات

يمكن أن تشمل توجيهات استصلاح الشاطئ (دون اعتبار هذه القائمة مقيدة و / أو شاملة):

- اقتراح للمحيط الساحلي على أساس تعيين حدود الانسحاب ومناطق الاستبعاد (غير قابل للبناء)؛

- تقسيم المناطق وتوزيع المساحات، تقسيما يشمل تحديدا المناطق المحظورة للمستوطنات الرعوية والفضاء الحيوي للمجموعات المحلية، ومناطق البناء، وتوزيع الخدمات والمعدات والمحميات العقارية المحتملة التي سيتم إنشاؤها؛

- ميثاق تسيير معتمد من قبل جميع المستخدمين والجهات المعنية.

- وتشمل توجيهات استصلاح الشاطئ خطة محلية للوقاية من المخاطر الطبيعية والبشرية.

4.2.7 تمديد توجيهات استصلاح الشاطئ

قد تتطلب توجيهات استصلاح الشاطئ دراسات إضافية بهدف وضع آليات تنظيمية أو تعاقدية، من قبيل دفاتر التزامات الفاعلين الاقتصاديين أصحاب الامتيازات، أو تقييم ودراسة آثار الاستصلاحات الواقعة في المنطقة الساحلية.

5.2.7 في الختام

بناء على ما سبق، يتمحور الفضاء الساحلي على ما يلي:

- المساحات التي تم تحديد إجراءات استصلاحها من خلال توجيهات استصلاح الشاطئ المعتمدة، والتي تعتبر بمثابة بنود خاصة تطبق على مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني أو على وثائق تخطيط مكاني على المستوى الإقليمي؛
- المناطق الخاضعة لقيود أو أحكام استصلاح خاصة، في غياب توجيهات استصلاح الشاطئ، والتي يتم تحديدها من طرف مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني؛
- المناطق ذات الوضع الخاص بالحفظ، التي تتشكل من الحظائر الوطنية؛
- الاحتياطات العقارية التي تشكلها الدولة.

وبالتالي يمكن تعريف حيز الشاطئ على النحو التالي:

- في جميع الحالات، المجال البحري العمومي وحدود المياه الإقليمية على بعد 12 ميلا؛
- بالنسبة للوحدات التي يتم فيها تحديد أحكام استصلاح خاصة من طرف مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني، المحيط المحدد لهذه الوحدات من قبل مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني؛
- في جميع المواقع التي يوجد بها توجيه استصلاح للشاطئ تمت الموافقة عليه بموجب مرسوم، حدود المساحة الساحلية التي حددها توجيه استصلاح للشاطئ.

3.7 الهيئة العملية: المرصد الوطني للشاطئ

المرصد الذي يوجد الآن في طور الإنشاء (المرصد الوطني للشاطئ) يخضع لوصاية الوزارة المكلفة بتسيير الشاطئ. وستحدد مهامه ليكون بمثابة كيان فني مفيد لتقديم الخدمات لمختلف الفاعلين في مجال استصلاح الشاطئ.

ويمكن توزيع مهام المرصد المزمع إنشاؤه على النحو التالي:

التنسيق بين مختلف مكونات مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني (انظر الفصل أدناه، الإجراءات ذات الأولوية) من خلال توكيل من الوزارة المكلفة باستصلاح الشاطئ.

جمع ونشر المعلومات التي تنتجها مختلف مكونات شبكة الرصد. ويمكن أن يأخذ جمع المعلومات أشكالا مختلفة، بما في ذلك موقع على شبكة الإنترنت مع مستويات مختلفة من الولوج لتسهيل

7. إجراءات تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

تقديم جميع المعلومات المحدثة عن مختلف قطاعات النشاط على الساحل للمؤسسات المعنية. وسيشمل هذا الموقع مجالا خاصا بالنصوص التنظيمية المتعلقة بالشاطئ، يسمح بمصاحبة الدعاية الضرورية لتوجيهات استصلاح الشاطئ المعتمدة. وسُيتيح وضع أداة ملائمة للرصد والاتصال وجمع المعلومات ضمان النشر والاستغلال الأمثل للدراسات والخبرات التي تجرى في مختلف القطاعات ذات العلاقة بالشاطئ.

انعاش ورشة استشرافية دائمة على الشاطئ. ينبغي أن تجمع هذه الورشة مختلف الفاعلين ومبادرات البحث بغية القيام، على مستوى دوائر صنع القرار، باقتراح عناصر وجيهة ومصدقة حسب الإمكان وتتعلق بسيناريوهات وديناميات تطور الشاطئ وموارده وسكانه. وفي هذا الاتجاه، يتدخل المرصد الوطني للشاطئ كحلقة وصل بين أنشطة البحث ودوائر القرار السياسية والإستراتيجية.

دعم (دور الواجهة بين الباحثين و «زبناء» البحث) في صياغة تشاورية للمسائل البحث (توجيه البحث حسب الطلب والاحتياجات - البحث النهائي).

التعبير من خلال الخرائط والتربية عن الرهانات التي تتماشى مع التواصل مع صناع القرار.

وباختصار، يمكن بيان الوظائف الرئيسية للمرصد الوطني للشاطئ على النحو التالي:

- المساهمة في نشر المعرفة وتشجيع النقاش؛
- تقديم الدعم والمشورة إلى مختلف متعهدي مشاريع أنشطة استصلاح الشاطئ، وكذا تشجيع تعبئة الخبرات الفنية المتاحة من خلال الأدوات التي تم إنشاؤها وتسييرها مثل قاعدة البيانات «القدرات من أجل استصلاح الشاطئ»؛
- دعم نشر الحلول الفنية المبتكرة والممارسات الجيدة في مجال استصلاح الشاطئ؛
- المساهمة في الاستفادة من تبادل الخبرات وتشجيعها؛
- بين مختلف القطاعات والجهات المعنية ؛
- المساهمة في تثمين ونشر نتائج الأنشطة التي تم تنظيمها في إطار مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني؛
- المساهمة في تحسين جودة القرارات، من خلال إتاحة شفافية استشرافية أفضل للمسؤولين فيما يتعلق بتطور الشاطئ.
- وعلاوة على توفير معلومات وجيهة وحديثة لمختلف المتدخلين في الشاطئ بناء على طلبهم.
- وسيكلف المرصد أخيرا بإعداد تقرير سنوي عن حالة الشاطئ ينشر بعد التصديق عليه من قبل

اللجنة الفنية واعتماده من قبل اللجنة الوطنية للشاطئ؛ وسيكون هذا التقرير محل عرض عام سيتم بثه على نطاق واسع على الصعيد الوطني (التجديد السنوي لأيام الشاطئ الموريتاني).

4.7 تفعيل مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

على المدى القصير:

يتطلب تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني إدراج هذا الأخير في الإطار القانوني والمؤسسي للدولة الموريتانية. وينبغي النظر في الخطوات التالية.

إضفاء الصبغة الرسمية على الهيئات التابعة لمخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني (المجلس الوطني للشاطئ، اللجنة الفنية للمجلس الوطني للشاطئ، المرصد الوطني للشاطئ)

وضع توجيهات استصلاح الشاطئ: يعد توجيه استصلاح الشاطئ أداة جديدة في النظام القانوني لتسيير الشاطئ. وتتطلب شرعيته أن يستند على أساس تنظيمي، نظرا لكونه منصوص عليه في الأمر القانوني لعام 2007.

ويمكن لوضع توجيهات استصلاح الشاطئ أن تأخذ في الاعتبار مسألة الكفاءات في تسيير الشاطئ. الحل المقترح، والذي يبدو واقعيا وعمليا في آن واحد هو المحافظة على الإطار القانوني والتوزيع الوظيفي الحالي مع توضيح إجراءات التشاور في مجال تسيير الشاطئ (التي تم الحصول عليها تحديدا من خلال وضع توجيهات استصلاح الشاطئ وإجراءات اقرارها بموجب نصوص تنظيمية). ويجب إدراجها في الترسانة التشريعية خاصة تلك المتعلقة بالأدوات المقابلة في الاستصلاح الترابي.

الإنشاء الرسمي للمرصد الوطني للشاطئ (ONL) من خلال نظام أساسي يضمن استمرارية مهمته، وانسيابية علاقات عمله مع «الزبائن» من المؤسسات والشركاء الآخرين غير القطاع الوصي.

إن الجهود التي بذلت منذ اعتماد القانون المتعلق بالشاطئ من أجل إنشاء مرصد للشاطئ لم تسفر حتى الآن عن نتائج دائمة، بسبب عدم الإدراج الإداري والمؤسسي الملائم. وظل المرصد في طور المشروع، دون أن يستفيد من الدمج اللازم داخل المؤسسات الموريتانية، الأمر الذي سيسمح باستدامة هذه المؤسسة الضرورية.

غير أن هذه الجهود جعلت من الممكن تعميق وتحديد بعض الاكراهات والإمكانيات التي تنطوي عليها هذه الأداة، التي تأكدت الآن الحاجة إليها من خلال الدراسات التي أجريت في إطار مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني وتحديثه.

ونظرا لتعدد المتدخلين، والتطورات الحالية، وتحديدا في مجال اللامركزية، فإن تشغيل واستدامة هذه الأداة، التي تدخل في صميم تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني، يتطلب بدون شك جهدا إضافيا من التحليل المؤسسي والوظيفي المسبق، الذي يؤدي إلى إجماع بين مختلف الجهات المعنية، وهو الإجماع الذي يضمن تقبله وفائدته الملموسة.

7. إجراءات تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

ويجب أن يؤدي البحث عن الاستفادة المثلى من الوسائل المتاحة إلى توحيد وتجميع مصادر المعلومات القائمة، وكذا إلى آليات لاستعادة المعلومات التي من شأنها أن تدعم الفاعلين في الشاطئ في تنوعهم، بمن فيهم الجماعات الإقليمية ، وكذا أيضا مختلف الوزارات القطاعية في ممارسة التسيير الإقليمي وفقا للصلاحيات المحددة لكل منها.

تعريف الأساس القانوني لمخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني: ينبغي لمدونة الشاطئ أن تجعل من مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني وثيقة توجيهية، من شأن مقتضياتها أن تدرج في النصوص التنظيمية المتخذة على جميع المستويات في مجال الاستصلاح الترابي في مختلف القطاعات.

وعلى المدى المتوسط، ستسمح بعض الأحكام بتعزيز انسجام تنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني:

وعلى الرغم من أن الحلول المقترحة لمخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لا تقتضي إعادة تنظيم في العمق للاختصاصات والمقتضيات القطاعية، إلا أنه يجب تحديد عدد معين من النقاط من الناحية القانونية:

الإنشاء الفعلي للوحدات المتنقلة للشاطئ تحت وصاية الوزارة المكلفة بالشاطئ أو شرطة المجال البحري العمومي تحت وصاية إدارة البحرية التجارية بوزارة الصيد والاقتصاد البحري؛

تعريف الأنظمة التقييدية الاستثنائية للمناطق الرعوية الساحلية مع الأخذ في الاعتبار للطابع «متعددة الوظائف» للغطاء النباتي المثبت، الذي يجب إبعاده في معظم الحالات عن الضغوط الرعوية.

اتخاذ مراسيم تحدد أساليب تصنيف الغابات، أو وضع إجراءات تصنيف أكثر مرونة في حالة الشاطئ. ويمكن لهذا الإجراء، الذي يقترح أيضا لتصنيف الموارد الطبيعية الأخرى الموجودة على الشاطئ، إعطاء الهيئات المكلفة بتسيير الشاطئ دورا مركزيا في مجال تصنيف الغابات والموارد الأخرى.

سن إجراءات خاصة لمنح اقتطاعات عقارية في المناطق الريفية الساحلية. ويجب أن يسمح هذا الإجراء بالتحقق من توافق الاقتطاع مع مهنة المنطقة التي يستهدفها مقدم الطلب. وفي حالة ما إذا كانت هذه المنطقة محل تخطيط مفصل (DAL)، فيجب أن يتيح الإجراء التحقق من توافق الاقتطاع مع أحكام التخطيط المفصل. وينبغي دراسة إمكانية إنشاء «تراخيص ساحلية»؛

مشاركة السلطات المكلفة بتخطيط الشاطئ وبتنفيذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني في الهيئات الاستشارية العقارية.

5.7 البرنامج الأولوي لمصاحبة مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

من الضروري أيضا دعم الإرادة السياسية للسلطات الموريتانية من خلال تنفيذ المقتضيات الإضافية التي ستعطي لهذا النظام فاعليته التامة. ويمكن تنسيق هذه الإجراءات من خلال برنامج الاستثمار الساحلي متعدد القطاعات، الذي تم إعداده للفترة 2018-2023، والذي يواكب تحديث مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني لعام 2017.

8. المراجع

نواكشوط

«MDEDD/DAPL/GIZ /IRC Ingénierie»: دراسة تقنية وتقييم الأثر البيئي لمشروع سد فجوات الكثبان الرملية في شاطئ نواكشوط \ عرض كمي وتقديري للأشغال \ مشروع تكيف المدن الساحلية مع التغيرات المناخية. سبتمبر 2013. 8 صفحات

«MDEDD/DAPL/GIZ /IRC Ingénierie »: دراسة فنية وتقييم الأثر البيئي لمشروع سد فجوات الكثبان الرملية في شاطئ نواكشوط \ الجزء الأول: الدراسة الفنية، التقرير النهائي \ مشروع تكيف المدن الساحلية مع التغيرات المناخية. سبتمبر 2013. 105 صفحات

«GFA Group Consulting/GIZ »: إجراءات دمج التكيف مع التغيرات المناخية في مراجعة مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني. نوفمبر 2014. 74 صفحة

إبراهيم ولد عبد الرحمن: المجال العقاري الشاطئي بنواكشوط: الحالة الراهنة، تقرير تم إنجازه في إطار مشروع تكيف المدن الساحلية مع التغيرات المناخية. يناير 2014. 14 صفحة.

حركة الطيران بمطار نواكشوط

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط، أغشت 2015

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط،يوليو 2015

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط،يونيو 2015

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط، أكتوبر 2015

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط، سبتمبر 2015

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط , 2016

إحصائيات حركة الطيران حسب شركة الطيران \ مطار نواكشوط ,2012-2013-2014-2015

متفرقات من وزارة البيئة والتنمية المستدامة: البنك الدولي

«World Bank.Group /GMFDR;» مجموعة البنك الدولي، منطقة إفريقيا: المستجدات الاقتصادية في موريتانيا، الممارسات العالمية في مجال الاقتصاد الكلي والتسيير الضريبي، يوليو 2014 ، 25 صفحة.

8. المراجع

البنك الدولي: مذكرة: الانتقال نحو النمو الأخضر والشامل في موريتانيا، مايو 2015، 53 صفحة.

و.ب.ت.م \م.س.غ.ا\ أمادو ديامبا : ورشة تشاور حول التسيير المندمج للشاطئ الموريتاني والتكيف مع التغيرات المناخية 15 سبتمبر 2015، 20 صفحة.

البنك الدولي \م.س.غ.ا: تكلفة تدهور واستعادة البيئة الساحلية، موريتانيا 2014 مسودة ن 02، سبتمبر 2016 , 13 صفحة.

البنك الدولي \م.س.غ.ا: تكلفة تدهور واستعادة البيئة الساحلية , موريتانيا 2014 المسودة النهائية , 2 يناير 017، 112 صفحة.

الإطار القانوني

مراجعة الإطار التنظيمي والمؤسسي لتسيير الشاطئ الموريتاني، التقرير النهائي أبريل 2017 «A Z Consulting SARL »

إبراهيم ولد عبد القادر: دمج القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية وبالتكيف في الأمر القانوني037\2007 حول الشاطئ، تقرير مؤقت، نوفمبر 2009، 27 صفحة.

الأمر القانوني رقم 2007-037 حول الشاطئ الصادر بتاريخ 17 أبريل 2007

الأمر القانوني رقم 85-156\ج.ع.خ.وبتاريخ 23 يوليو 1985 المنظم للمواد المتفجرة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

الأمر القانوني رقم 84-138\ج.ع.خ.و بتاريخ 6 يونيو 1984 المتضمن تنظيم المؤسسات المصنفة

الأمر القانوني رقم 2000-05 بتاريخ 28 مارس 2002 المتعلق بأنشطة ما بعد الإنتاج في قطاع المحروقات

القانون رقم 2012-014 بتاريخ 22 فبراير 2012 الذي يلغي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 2008-011 بتاريخ 27 ابريل 2008 المعدل بالقانون رقم 2009-026 بتاريخ 7 ابريل 2009 المتضمن مدونة المعادن (بالفرنسية)

القانون رقم 2012-012 بتاريخ 12 فبراير 2012 المنظم للاتفاقيات المعدنية ويصادق على الاتفاقية المعدنية النموذجية (بالفرنسية)

القانون رقم 2000-45 المتضمن للقانون الإطار حول البيئة

القانون رقم 2008-011 بتاريخ 27 ابريل 2008 المتضمن مدونة المعادن (بالفرنسية)

القانون رقم 2001-19 بتاريخ 25 يناير 2001 المتضمن مدونة الكهرباء

القانون رقم 2011-044 بتاريخ 26 أكتوبر 2011 المعدل والمكمل لبعض مقتضيات القانون 2010-033 بتاريخ 20 يوليو 2010 المتضمن لمدونة المحروقات (عربي –فرنسي)

القانون 2010-033 بتاريخ 20 يوليو 2010 المتضمن للمصادقة على مدونة المحروقات الخام (فرنسي)

8. المراجع

القانون رقم 2015-016 بتاريخ 29 يوليو 2015 المعدل والمكمل لبعض أحكام القانون 2010-033 بتاريخ 20 يوليو 2010 المعدل بالقانون رقم 2011-044 بتاريخ 26 أكتوبر 2011المتضمن مدونة المحروقات الخام (عربي –فرنسي)

القانون رقم 2005-030 المتضمن لمدونة المياه بتاريخ 2 فبراير 2005 , 18 صفحة

القانون رقم 2013-029 بتاريخ 29 يوليو 2013 المتضمن لمدونة البحرية التجارية المعدل بالقانون رقم 2015-038 بتاريخ 19 دجمبر 2015

المرسوم رقم 2010-014 بتاريخ 20 يناير 2010 المتضمن لتنظيم وسير عمل المجلس الاستشاري الوطني للشاطئ

المرسوم رقم 156- 2012 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 95-06 بتاريخ 27 دجمبر 1995 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة والتنمية بتاريخ 21 يونيو 2012، 6 صفحات

المرسوم رقم 2008-187 بتاريخ 19 أكتوبر 2008 المحدد لصلاحيات وزير المياه والصرف الصحي ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه

المرسوم رقم 2007-036 بتاريخ 25 يناير 2007 المحدد لقواعد تنظيم للسلك المكلف بالبحث ومراقبة ومعاقبة مخالفات مدونة المياه

المرسوم رقم 2009-131\و.أ\و.ص.م بتاريخ 20 أبريل 2009 المتعلق بالشرطة المعدنية (بالفرنسية)

المرسوم رقم 2009-131\و.أ\و.ص.م بتاريخ 20 أبريل 2009 المتعلق بالشرطة المعدنية (بالعربية)

المرسوم رقم 2008-148\و.أ\و.ص.م بتاريخ 4 نوفمبر 2008 المعدل والمكمل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 2003-002 بتاريخ 14 يناير 2003 المعدل والمكمل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 96.067 بتاريخ 9 أكتوبر 1996 المعدل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 80-121 بتاريخ 9 يونيو 1980 المحدد للرسوم والإتاوات المعدنية (بالفرنسية)

المرسوم رقم 2009-051 بتاريخ 4 فبراير 2009 المعدل والمكمل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 2008-159 بتاريخ 4 نوفمبر 2008 المتعلق بالامتيازات المعدنية والمحاجر (بالفرنسية)

8. المراجع

المرسوم2008-159\و.أ\و.ص.م بتاريخ 4 نوفمبر 2008 المتعلق بالامتيازات المعدنية والمحاجر (بالفرنسية)

المرسوم رقم 2007-107 المتعلق بشروط وسقف الخدمة العمومية في مجال المياه الصادر بتاريخ 13 أبريل 2007، 5 صفحات

المرسوم 2007-105 بتاريخ 13 أبريل 2007 المعدل والمكمل لبعض ترتيبات المرسوم 2004-094 بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المتعلق بدراسة الأثر البيئي (بالفرنسية)

المرسوم رقم 2004-054\ و.أ\و.ص.م\و.ت.ر.ب بتاريخ 04 يوليو 2004 المتضمن تطبيق القانون المتضمن للمدونة المعدنية

المرسوم رقم 2011-025و.أ\و.م\و.ط.ب بتاريخ 06 يناير 2011 المعدل لبعض ترتيبات المرسوم 2003-10 بتاريخ 24 فبراير 2003 المحدد لتشكيلة وقواعد سير اللجنة الوطنية للمحروقات

المرسوم رقم 2005=024\و.أ\و.م\و.م.ط بتاريخ 14 مارس 2005 المحدد لشروط ممارسة أنشطة استيراد وتصدير وتكرير واستئناف التكرير وتخزين وتعبئة ونقل وتوزيع وبيع المحروقات

المرسوم 2012-169 بتاريخ 10 يوليو 2012 للقواعد التقنية وقواعد السلامة المطبقة أثناء تعبئة قنينات الغاز في مراكز التعبئة وفي المواقع عبر الشاحنات-الصهاريج ونقل غاز البوتان بالمفرق والمعبأ وإقامة المستودعات وتوزيع غاز البوتان

المرسوم رقم 2011-230\و.أ بتاريخ 02 أكتوبر 2011 المتعلق بإجراءات تطبيق المواد 7-8-12-18و29 من مدونة المحروقات الخام المتعلقة بالحقوق النفطية

المرسوم رقم 2013-199\و.أ بتاريخ 23 نوفمبر 2013 المحدد لصلاحيات وزير النفط والطاقة والمعادن ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه

مشروع مرسوم رقم 2010-031 بتاريخ 09 فبراير 2010 المتضمن تنظيم وسير عمل المرصد الوطني للاستصلاح الترابي

المقرر المشترك رقم 746\و.ص,ا,ب\و.ت.ص.س بتاريخ 5 أغشت 2016 المتضمن تحديد الأسعار لقصوي لبيع الكهرباء من طرف شومك

رأس المال الطبيعي والحظائر الوطنية (حوض ارغين وداولينغ)

«BACoMAB Trust Fund» : آلية تمويل مستدامة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والبشري الاستثنائي؛ (كتيب باللغة العربية والفرنسية)

8. المراجع

ح.و.ح.أ : مخطط الاستصلاح والتسيير 2015-2019 للحظيرة الوطنية لحوض ارغين، أكتوبر 2015 , 124 صفحة

ح.و.ح.أ : خطة العمل لسنة 2016، الحظيرة الوطنية لحوض ارغين، 22 صفحة

ح.و.ح.أ : محضر اجتماع المجلس العلمي لحوض ارغين بتاريخ 23الي 25 مايو 2015، الشامي ,موريتانيا، 112 صفحة

جان - كلود برت \ محمد معييف \ا.د.ح.ط : مخطط استصلاح وتسيير منطقة بحرية محمية متعددة الاستخدامات في خليج النجمة، دجمبر 2013، 78 صفحة

السيدة دومينيك نورمان و با بابا آمادو :ج.ا.م\ ب.ا.م.ت: دراسة حول الخيارات المحتملة لتمويل مستديم للتنوع البيئي البحري والساحلي من طرف الصناعة النفطية، دجمبر 2013، 45 صفحة

رمي گروفل:تقييم إستراتيجية وأداء الحظيرة الوطنية لحوض ارغين بعثة دعم للتحضير لمخطط استصلاح وتسيير 2010-2014 , أغشت 2009، 79 صفحة

ح .و.ح.ا : محضر الاجتماع الثاني للجنة الصيد (بالعربية) 8 أغشت 2012 , صفحتان

«SIC-BD/PND» : خريطة حدود الحظيرة، لمحمية شوط الطبول بالنسبة لموقع الميناء الجديد , يناير 2017

ح.و.د \ جمعية نافوري \ م.د.ح.ا : مشروع « المساهمة في مراجعة خطة تسيير الحظيرة الوطنية لداولينغ والمنطقة المحيطة بها : مقترح تدابير الحفاظ علي المانغروف» تمويل م.د.ح,ا: مشروع التقرير النهائي للمشروع، مارس 2011، 72 صفحة

ح.و.د : برنامج تسيير دائم للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في موريتانيا بناء وتأهيل البني التحتية داخل الحظيرة الوطنية لحوض ارغين والحظيرة الوطنية لداوليبغ– مكونة ح.و.د، صفحتان

ح.و.د \ مذكرة تقنية \ (مشروع KFW): التسيير الدائم للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في موريتانيا، مشروع « بناء وإعادة تأهيل البني التحتية المائية داخل الحظيرة الوطنية لداولينغ، نوفمبر 2016، ثلاث صفحات

ح.و.د : مخطط استصلاح وتسيير الحظيرة الوطنية لداولينغ (المرحلة 3) خطة العمل 2013 2017-، دجمبر 2012، 48 صفحة

«MDAPMCEDD/ PND» : مخطط استصلاح وتسيير الحظيرة الوطنية لداولينغ 2013-2017 ، حصيلة وخطة العمل، مايو 2013، 108 صفحات

8. المراجع

ح.و.د : التقرير السنوي للنشاط 2016 , الحظيرة الوطنية لداولينغ، 71 صفحة

الدراسات الكبرى المنجزة منذ مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

«GBR ENGINEERS » :التقرير النهائي المؤقت لبعثة الخبراء الهولنديين في موريتانيا، (المرحلة 2) من أجل اعداد دراسة معمقة تستهدف وضع حل دائم لمشاكل المياه والشاطئ في نواكشوط ، مارس 2016، 20 صفحة

«GBR ENGINEERS » :التقرير النهائي المؤقت لبعثة الخبراء الهولنديين في موريتانيا، (المرحلة 1) من أجل اعداد دراسة معمقة تستهدف وضع حل دائم لمشاكل المياه والشاطئ في نواكشوط، 12 مرفق، دجمبر 2011

بروفسور بيتر فروهل، سلمان شيخ، دورت سالكر « ACCVC/GIZ/TUHH »: التغير المناخي , التعرية الساحلية وخطر الفيضانات في نواكشوط، موريتانيا: الوضع الراهن وخيارات التكيف، 2014 ، 116 صفحة

«IRC-CONSULTANT »\ خلية التنسيق لبرنامج التنمية الحضرية: دراسة البيئة في محيط نواكشوط: دراسة بيئة الشاطئ – بحث مناطق استخراج مواد البناء ، مايو 2004، 233 صفحة

و.ص.ا.ب \سفارة فرنسا\ ا.د.ح.ط : تقرير حول مخاطر الفيضانات في المنطقة الساحلية لنواكشوط ، يوليو 2005 . 30 صفحة

بيير أوزر«GeoEco-Trop» : الكوارث الطبيعية والاستصلاح الترابي : أهمية صور غوغل ارث في البلدان النامية، 2014، 1،38 ، ر، 209-220 ، 12 صفحة

تسيير مخاطر الكوارث

هاشم بادجي ,و.أ.م.ت – جنيف ومنسق برنامج «cadri»: تقرير تقييم القدرات الوطنية من أجل تقليص المخاطر، التأهب لحالات الطوارئ والتعامل معها في موريتانيا، مايو 2014، 66 صفحة

«MEDD/AN HFA MONITOR UPDATE PUBLISHED BY PREVENTIONWEB
«: التقرير الوطني للمتابعة حول تنفيذ لإطار أنشطة «2011) «HYOGO-2013) موريتانيا، التقرير الوطني المرحلي 2011-2013، 44 صفحة

مار لو,ج.ا.م \ ب.أ.م.ت : مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي لتسيير مخاطر الكوارث بموريتانيا، مارس 2016، 178 صفحة

8. المراجع

مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني

«MDAPMCED/DAPL» : مرصد الشاطئ الموريتاني، يناير 2013، 38 صفحة

«MDAPMCE» \ سفارة فرنسا \ أ.د.ح.ط :مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني : مختصر ،2005 ، 72 صفحة

و.ص.ا.ب \ سفارة فرنسا \ ا.د.ح.ط \ كونسورسيوم «RCT» : مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني ، مختصر، يونيو 2005، 328 صفحة

ورشة تشاور حول الشاطئ والمناطق الرطبة:عرض حول مخطط استصلاح الشاطئ الموريتاني ، نواكشوط 6 و7 دجمبر 2011 ، 10 صفحات

وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

بيان في مجلس الوزراء حول مسار وإجراءات اعداد حل دائم لمشاكل المياه والشاطئ بنواكشوط ,و.أ.ع.ا.ت\12 سبتمبر 2013، 8 صفحات

الحظيرة الوطنية لحوض ارغين

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: المذكرة 1:عرض الورشة والاستشراف الترابي، 6 صفحات

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: المذكرة 2:توضيحات من أجل بناء رؤية مشتركة, 10 صفحات

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: المذكرة 3:مقترح مضمون المرحلة 1 «بناء النهج» ، 8 صفحات

ورشة الاستشراف الترابي:ندوة بالشامي (24 و25 مارس 2014)، خريطة تحديد المناطق بين نواكشوط وانواذيبو

مرحلة الانطلاق: تقرير البعثة التحضيرية من 10 إلي 20 فبراير 2014، 11 صفحة

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: ورشة الاستشراف الترابي , ندوة تكوين – نشاط حول الاستشراف الترابي : تقرير حول التكوين – النشاط المتعلق بالاستشراف الترابي من 24 الي 25 مارس 2014، بالشامي، 53 صفحة

8. المراجع

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: ورشة الاستشراف الترابي، ندوة تكوين –نشاط حول الاستشراف الترابي : ملخص علي شكل مسودة أولية حول التشخيص الترابي من 24 إلى 25 مارس 2014، بالشامي، 18 صفحة

كلود الي: مدخل إلى الاستشراف، مارس 2014 ، 3 صفحات

التكامل الإقليمي وتثمين الحظيرة الوطنية لحوض ارغين في سياق منطقة اقتصادية جديدة سريعة التغير: ورشة الاستشراف الترابي: تقرير حول التوصيات على أثر البعثة الاستهلالية وندوة التكوين – النشاط بالشامي،مذكرة تأطير مفاهيمي، منهجي وتنظيمي للمرحلة 2، 4 صفحات

تقرير حول التوصيات على أثر البعثة الاستهلالية وندوة التكوين – النشاط: تقرير توصيات «lisode»حول المشاركة في المسار، 5 صفحات

«BRL Ingénierie/PNBA» : عناصر للتفكير حول مالات مسار استشرافي للمنطقة الشمالية الموريتانية والحظيرة الوطنية لحوض ارغين ، ورشة الاستشراف الترابي، أغشت 2014، 79 صفحة

آثار التغيرات المناخية على الشاطئ

«MDRE/CNI» : البيان الاستهلالي لموريتانيا في اطار تنفيذ الاتفاق الاطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، موريتانيا 2001، 163 صفحة

«MDAPCEDD» : البيان الوطني الثاني حول التغيرات المناخية في موريتانيا,2008، نوفمبر 2008 , 140 صفحة

و.ب.ت.م \ خلية التنسيق للبرنامج الوطني حول التغير المناخي: البيان الوطني الثالث حول التغيرات المناخية، يوليو 2014، 168 صفحة

و. ب.ت.م : المساهمة المتوقع أن تكون محددة على الصعيد الوطني في الاتفاق الاطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاق الاطار المنعقدة في باريس بفرنسا، سبتمبر 2015، 12 صفحة

و.ب.ت.م \ خلية التنسيق للبرنامج الوطني حول التغير المناخي: المساهمة المتوقع أن تكون محددة على الصعيد الوطني في الاتفاق الاطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، التقرير الوطني، سبتمبر 2015، 58 صفحة

Groupement IRC/St-Martin PAYSAGE : استعراض وضعية الأخطار الحالية للغمر البحري لمدينة نواكشوط، التقرير النهائي المؤقت، الجزء 1، يوليو 2008، 63 صفحة

8. المراجع

Groupement IRC/St-Martin PAYSAGE : استعراض وضعية الأخطار الحالية للغمر البحري لمدينة نواكشوط, التقرير النهائي المؤقت,الجزء 5، يوليو 2008 , 63 صفحة

خرائطية المخاطر الساحلية بنواكشوط , الخريطة 2 : مدينة نواكشوط : مخاطر الغمر المنجزة انطلاقا من المسح التوبوغرافي «GRESARC» (أبريل 2006)

بروفسور بيتر فروهل , سلمان شيخ , دورت سالكر «ACCVC/GIZ/TUHH»: التغير المناخي ، التعرية الساحلية وخطر الفيضانات في نواكشوط ، موريتانيا: الوضع الراهن وخيارات التكيف ، 2014 , 116 صفحة

ابراهيمافاي : دينامية الساحل علي الشواطئ الرملية من موريتانيا الي غينيا بيساو (افريقيا الغربية) : مقاربات إقليمية ومحلية عبر تأويل الصور ومعالجة الصور وتحليل الخرائط القديمة، جامعة برتون الغربية -برست ، 2010 ، 323 صفحة

محمد أحمد ولد سيد شيخ 1، بيير أوزر 2 وأندري أوزر: مخاطر الفيضانات في مدينة انواكشوط ,موريتانيا «19 .31 , 2007 Trop -Geo-Eco .42 24 صفحة

«MDAPMCE»\ د خونه محمد الحسن:عرض: خطر الشاطئ في نواكشوط والافاق، 20 صفحة

أوريليتنوت: نماذج معطيات لفهم وتسيير المخاطر في نواكشوط (موريتانيا) – عاصمة في مواجهة التحديات. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتور جامعة باريس 1 ، المادة : الجغرافيا , التخصص : جيوماتيكس، جامعة بانتيون السوريون –باريس 1 ، 2007 ، 539 صفحة

مشاريع التنمية والبني التحتية على الشاطئ منذ 2005

INROS LACKNER AG : خريطة مخطط الوضعية الراهنة, دراسة الأثر البيئي لميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة .

8. المراجع

INROS LACKNER AG : خريطة الاستصلاحات المتوقعة على المدي القصير (المشروع الصيني)، دراسة الأثر البيئي لميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة

الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية

و.ا.م :الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والازدهار المشترك 2016-2030، الجزء 2: التوجهات الإستراتيجية وخطة العمل 2016-2020، النسخة المؤقتة، 189 صفحة

و.ا.م :الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والازدهار المشترك 2016-2030، الجزء 1: التشخيص الاجتماعي، الاقتصادي، المؤسسي والبيئي، النسخة المؤقتة، و.ا.م , 98 صفحة

و.ب.ت,م \ اللجنة الفنية القطاعية « البيئة والتنمية المستدامة» : مساهمة في مسار اعداد ا.ن.م.ا.م 2016-2030، مارس 2016، 64 صفحة

«MHA/ PNISER» : دراسة إعداد إستراتيجية وطنية من أجل الولوج الدائم للمياه والصرف الصحي في أفق 2030 – برنامج الاستثمار القطاعي لسنة 2030، التقرير النهائي، 119 صفحة

MHA/DA /AFJC/BAWA : السياسة الوطنية للصرف الصحي السائل، النسخة النهائية، مايو 2011، 19 صفحة

بابا كوليبالي، د أمبايامبگير، مامادوكامرا : الإستراتيجية الوطنية للصرف الصحي السائل

«MHA» \ الإستراتيجية الوطنية للولوج الدائم للمياه والصرف الصحي في أفق 2030، أغشت 2016، 38 صفحة

ج.ا.م \ ب.ا.م.ت \ سيسه الشيخ بيده \ رمي شارلي بوليوا :الإستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية , التقرير المؤقت، 84 صفحة

مخطط الاستصلاح الحضري لمدينة انواذيبو

قطاع الصيد

الطالب أعلي ولد الطالب أحمد \ اخليهنا ولد دحمد \ و.ص.ا.ب\ م.م.ب.م.ص: تحقيق قطاعي حول التشغيل في قطاع الصيد، مشروع تطوير الصيد التقليدي في موريتانيا، تقرير تلخيصي ، يناير 2014، 29 صفحة

الشيخ باي براهام \ عمار حامد وان \ و.ص.ا.ب \ م.م.ب.م. ص: تقرير حول التحقيق الإطار، دجمبر 2016 , 14 صفحة

8. المراجع

«MPEM/BRL Ingénierie» : مخطط تنمية البني التحتية للصيد في موريتانيا، (افق 25 سنة) تقرير (النسخة المؤقتة)، يوليو 2014، 219 صفحة

و.ص.ا.ب :الإستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول من أجل تنمية مستدامة للصيد والاقتصاد البحري 2015-2019، فبراير 2015، 54 صفحة

المكتب الوطني للأرصاد الجوية

م.و. ا.ج :التوقعات الموسمية 2009: الاستخدام والتقييم، المكتب الوطني للأرصاد الجوية ، موريتانيا ، 29 صفحة

قطاع المحروقات والمعادن

الخريطة الساحلية للامتيازات المعدنية في موريتانيا

بعض المعطيات حول قطاع المحروقات، 8 صفحات

بعض المعطيات حول السياسة البيئية القطاعية للمحروقات، صفحة واحدة

خريطة مقاطع التنقيب عن النقط ا.ع.م \ و.ب.ط.م، أغشت 2016

ج.ا.م :مشروع عقد الاستغلال -الإنتاج، دجمبر 2007، 71 صفحة

ميناء نواكشوط المستقل

أحمد ولد المصطفي: تأثير منشأة مينائية علي توازن شاطئ خاضع لعبور رسوبي قوي: مثال ميناء نواكشوط (موريتانيا)، أطروحة لنيل الدكتوراه من جامعة كين، دجمبر 2000، 163 صفحة

مجموعة البنك الدولي: توجيهات بيئية، صحية وأمنية للموانئ ومحطات الحاويات، 30 أبريل 2007، 23 صفحة

«INROS LACKNER AG» : خريطة الاستصلاحات المتوقعة على المدي المتوسط : دراسة الأثر البيئي لميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة، يونيو 2010

«INROS LACKNER AG» : خريطة الاستصلاحات على المدى المتوسط : خيار محطة حاويات ومحطة حبوب، دراسة الأثر البيئي لميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة، يونيو 2010

INROS LACKNER AG : محطة حاويات في ميناء نواكشوط , دراسة الأثر البيئي والاجتماعي ، أكتوبر 2010، 185 صفحة

8. المراجع

INROS LACKNER AG : محطة حاويات في ميناء نواكشوط , دراسة الأثر البيئي والاجتماعي ، ملخص، نوفمبر 2010 ، 53 صفحة

الشركة الوطنية الصينية للطرق والجسور:خريطة،مقطع،مخطط، تحليل وحساب الأشغال لبناء طرق بالرصيف رقم 4 و5 بميناء الصداقة بموريتانيا، فبراير 2008 , 20 صفحة

INROS LACKNER AG : دراسة الأثر البيئي والاجتماعي لتوسعة ميناء نواكشوط : توصيف المشروع المقترح – استعراض التقرير المؤقت ، يونيو 2010 ، 26 صفحة

د عبد الرحمن خليفه: وضع المعايير البيئية لموانئ موريتانيا، تقرير، يونيو 2011 ، 24 صفحة

INROS LACKNER AG : البرنامج القطاعي للنقل, دراسة جدوائية توسعة ميناء نواكشوط – تحيين مخطط ميناء نواكشوط، التقرير النهائي، يناير 2012، 82 صفحة

مذكرة تقديم لميناء نواكشوط المعروف بميناء الصداقة، أبريل 2016 ، 9 صفحات

قطاع الكهرباء

مذكرة تلخيصية: وضعية قطاع الكهرباء، و.ب.ط.م، يناير 2017 , 20 صفحة

الصحافة

حينما يغمر المحيط مدينة نواكشوط ...لا دخل لتسونامي بالموضوع، فالسبب هو تعرية الحاجز الرملي الذي يفصل العاصمة عن البحر، عبد العزيز باروهي ، مبعوث خاص لمجلة «JA/L'INTELLIGENT » العدد 2299 بتاريخ 30 يناير إلي 05 فبراير 2006

الشاطئ الموريتاني ...الخطر الوشيك «MAGHREB-HEBDOMAGHREB-HEBDO »، العدد 242 بتاريخ 32 يونيو 2005

سوء الأحوال الجوية: كارثة بحرية على شاطئ نواكشوط،

http://www .akhbarnouakchott.com/index.php?ArtID=994&alles=1&nurmai; 2006/03/nleft=0&n... 05